



حقوق الإنسان في العصر الرقمي: ورقة الممارسين الأولى - مركز الحوكمة وحقوق الإنسان

البحث والتحقق من وسائل إعلام المواطن: إطار تحليلي للممارسين الحقوقيين

كريستوف كوتل
محلل أول، منظمة العفو الدولية



UNIVERSITY OF
CAMBRIDGE



حقوق الإنسان في العصر الرقمي: أوراق الممارسين - مركز الحوكمة

وحقوق الإنسان

يجمع مركز الحوكمة وحقوق الإنسان، الذي أنشئ في أواخر عام 2009، نخبة من الخبراء والممارسين وصانعي السياسات من جامعة كامبريدج وغيرها من أجل التفكير النقدي والمبتكر بشأن قضايا الحوكمة وحقوق الإنسان الملحة حول العالم. يهدف المركز إلى أن يكون مركزاً متعدد التخصصات على مستوى عالمي للتفكير المتجدد والبحث التعاوني والممارسة المُحسنة.

هذه السلسلة من أوراق الممارسين بمركز الحوكمة وحقوق الإنسان، والتي يكتبها الممارسون للممارسين، توفر مساحة لترسيخ المعرفة بحقوق الإنسان في العصر الرقمي والتأمل فيها ومشاركتها. يقدم المساهمون عملهم أيضاً إلى مجتمع مركز الحوكمة وحقوق الإنسان، ويرحب المركز بأية إسهامات من جانب المشاركين المرتقبين.

محرر السلسلة: إلاماكفرسن

الناشر: مركز الحوكمة وحقوق الإنسان، جامعة كامبريدج

اتصل بنا: www.cghr.polis.cam.ac.uk, cghr@polis.cam.ac.uk, (+44) (0)1223 767 257 ,

نبذة عن المؤلف

كريستوف كوتل هو محلل أول مع منظمة العفو الدولية، ويتخصص في الاستشعار عن بعد ورسم خرائط الأزمات والبحث والتحقق مفتوح المصدر. وهو مؤسس ومحرر Citizen Evidence Lab (معمل أدلة المواطن) (<http://citizenevidence.org/>). الآراء الواردة تعبر عن كاتبها وحسب، ولا تعكس بالضرورة أية مواقف لمنظمة العفو الدولية.

شكروعرفان

كُتِبَ معظم هذه الورقة أثناء زيارة بحثية إلى جامعة ييل، جاءت بناءً على دعوة من Yale Visual Law Project (مشروع ييل للقانون المرئي) – شكر خاص لريبيكا وكسلر لتيسير هذه الزيارة. كما أدين بالعرفان لمادلين بير وكارولان كورتنى وسكوت إدواردز وميلاني بناجوس وسام دابلري وهانا والر لملاحظاتهم وتعديلاتهم النافعة.

صورة الغلاف: © 27A ParaNacional رودريجو باريرا-ساجاستومه

يناير 2016

موجز

تعاين هذه الورقة دور البحث مفتوح المصدر في عملية تقصي الحقائق الحقوقية، كما تسعى نحو معالجة الفجوة الموجودة في الأدبيات الحالية، من حيث افتقارها إلى المنظور الحقوقي، بالإضافة إلى سيطرة المقاربات الصحفية عليها، أو في تركيزها على أدوات بعينها. وهي تركز على وسائل إعلام المواطن، المجموعة الفرعية المرئية للمعلومات مفتوحة المصدر، كما توفر منظور الممارس المبني على سنوات عدة من تحليل المواد مفتوحة المصدر لمجموعة حقوقية عالمية. تتضمن الورقة دراسات حالة عن التحقق من الفيديو والصور، كما تتعرف على أفضل وأسوأ الممارسات.

يدلل المؤلف على أن المحتوى مفتوح المصدر، وبالتحديد إعلام المواطن، يمكن أن يلعب دورًا حاسمًا ومتزايد الأهمية في التوثيق الحقوقي، إذا ما تم تحليله باستخدام المنهجيات السليمة التي تتسم بالشفافية، والمبينة على المبادئ المتينة لتقصي الحقائق. والورقة تقدم، للمرة الأولى، إطارًا تحليليًا مستقل الأدوات سيتيح للباحثين الحقوقيين سواء كانوا مخرمين أو مبتدئين أن يراجعوا المحتوى مفتوح المصدر وقيموه. كما تعرض توصيات محددة للمنظمات الحقوقية والممولين والأكاديميين وشركات التكنولوجيا في سبيل تحقيق الإمكانية الكاملة للمحتوى مفتوح المصدر للتوثيق الحقوقي.

قائمة المحتويات

1	المقدمة
3	إعلام المواطن في عملية تفصي الحقائق الحقوقية
6	القيمة المضافة
8	التحديات
8	الإطار التحليلي
10	مستلزم: خطة العناية الذاتية وسياسات الوقاية من الصدمة الثانوية
11	الخطوة الأولى: تجميع المواد وحفظها
12	الخطوة الثانية: مراجعة المبتدات (البيانات الخلفية)
15	الخطوة الثالثة: التحقق من المنشأ والمصدر
18	الخطوة الرابعة: تحليل المحتوى
20	الخطوة الخامسة: اختيارية: استشارات الخبراء (بما يتضمن اكتشاف النزوير)
21	الخطوة السادسة: الدمج مع أعمال بحثية أخرى
22	الخطوة السابعة: اعتبارات المعايير المهنية
23	دراسات الحالة
23	دراسة الحالة الأولى: فيديو
27	دراسة الحالة الثانية: صورة
28	استشراف: تحقيق الإمكانية الكاملة لإعلام المواطن لتفصي الحقائق الحقوقي
32	قائمة المراجع

المقدمة

إن صعود نجم إعلام المواطن – متمثلاً في الصور أو مقاطع الفيديو من مراقبين غير رسميين مثل المارة أو الصحفيين المواطنين أو النشطاء أو الفاعلين المسلحين، والتي عادة ما يتم مشاركتها عبر الشبكات الرقمية الاجتماعية – يوفر فرصاً وتحديات جديدة هائلة للباحثين الحقوقيين. إن إعلام المواطن لهو جزء من الكتلة مضطردة الازدياد من معلومات الإنترنت مفتوحة المصدر، مثل الوثائق المتاحة للعمامة أو الإحصاءات أو البيانات أو التقارير الإخبارية أو الخرائط. ويمكن اعتبار إعلام المواطن المجموعة الفرعية المرئية للمعلومات مفتوحة المصدر، وهو ما تركّز عليه هذه الورقة¹. وحتى لو لم يكن المحتوى مفتوح المصدر، بل تم جمعه أثناء البعثات الميدانية أو من خلال المعارف بداخل البلد، فإن المعلومات مفتوحة المصدر والأدوات المتاحة على الإنترنت مثل منصات رسم الخرائط وبرمجيات المياداتا يمكن استخدامها للتحقق منه.

إن استغلال مصادر المعلومات وأدوات البحث تلك مهارة تتزايد أهميتها والسعي ورائها في العديد من الصناعات بما يتضمن الاستجابة الإنسانية والأبحاث الحقوقية، وتوضح هنا أوجه التماثل مع دمج نظم المعلومات الجغرافية GIS في الأبحاث الحقوقية. منذ حوالي عشرة سنوات، سعت كل من منظمة العفو الدولية وهيو مان رايتس ووتش للحصول على دعم خبراء خارجيين مثل الجمعية الأمريكية لتقدم العلوم AAAS للحصول على منتجات الاستشعار ورسم الخرائط عن بعد². مجموعات حقوق الإنسان تلك تتمتع الآن بموظفين متخصصين في نظم المعلومات الجغرافية، ويوجد اتجاه مماثل قد يطرح في مجال البحث مفتوح المصدر.

إن الانتقال من النظم التقليدية للرقابة على المعلومات وتوزيعها، والناتج عن التكنولوجيات والشبكات الرقمية يؤثر بشكل أوضح على الدول، ولكنه أيضاً يؤثر على المنظمات الحكومية الدولية والإنسانية والحقوقية. أيًا كان الأمر: وحشية الشرطة في الولايات المتحدة الأمريكية أو جرائم حرب في سوريا أو إحصار في الفلبين، على الأرجح سيكون أحدهم حاضرًا بالكاميرا خاصته واتصال بالإنترنت ليكشف ما كان ليمر دون ملاحظة تحت ظروف أخرى. إن كشف أي من هذه الأحداث أصبح لا يعتمد على وسائل الإعلام المتعارف عليها أو على المنظمات الحقوقية؛ فإتاحة الهواتف المحمولة ذات الكاميرات بالإضافة إلى شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية قد غيرت قواعد اللعبة تمامًا، وبالتحديد فيما يتعلق بالبحث الحقوقي والمناصرة وكسب التأييد، كما إنها تتيح فرصًا هائلة إذا ما تم دمجها بشكل صحيح مع منهجيات راسخة الأسس لتقصي الحقائق.

في غضون ساعات من هجمة الأسلحة الكيماوية في ضواحي دمشق الشرقية في 21 أغسطس/ آب 2013، رُفِع أكثر من مائة مقطع فيديو على يوتيوب³، تظهر الأثر المروع لهذا الهجوم غير المشروع. أتاحت مراجعة مقاطع الفيديو على يد خبراء طبيين وكيميائيين، مدموجة بشهادات الناجين والأطباء للباحثين الحقوقيين التوصل إلى الحقائق الأساسية بشأن الهجوم والعوامل الكيماوية المستخدمة، حتى قبل أن يتمكن محققو الأمم المتحدة من تقديم تقييم شامل من خلال المعاينة المباشرة على أرض الواقع.

¹ للاطلاع على مرجع تقديمي بشأن البحث مفتوح المصدر الأكثر شمولية، انظر بازل، م. 2015: تقنيات الاستخبارات مفتوحة المصدر: موارد البحث في معلومات الإنترنت وتحليلها.

² انظر عمل مشروع التكنولوجيات الجغرافية المكانية وحقوق الإنسان للجمعية الأمريكية لتقدم العلوم AAAS - <http://www.aaas.org/program/geospatial-technologies-project> [مقتبس 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015]

³ انظر، على سبيل المثال، قائمة تشغيل براون موزيس على اليوتيوب: الهجوم الكيماوي المزوم على الغزوة الشرقية أغسطس/ آب 2013. <https://www.youtube.com/playlist?list=PLPC0Udeof3T4NORTjYmPoNCHn2vCBvYg> [مقتبس 17 يناير/ كانون الثاني 2016]

ولكن بالرغم من ذلك، تظل التحديات هائلة؛ حيث يتزايد تداول تسجيلات الفطنان ذات المحتوى غير الدقيق على الإنترنت، وبخاصة في أوقات الأزمات التي تتسم بالشك والارتباك⁴. يتمتع هذا المحتوى بإمكانية إثارة موجات جديدة من العنف والانتهاكات في المجتمعات الهشة وكذا صب الزيت على النار بالنسبة للتوترات القائمة بالفعل. وهذه المخاطرة لا تتطلب الحذر والمسؤولية الشديدين من جانب المجموعات الحقوقية التي تقوم بتقصي الحقائق وحسب، بل إنها تتطلب أيضاً تطوير منهجيات متينة وشفافة للتحقق في إعلام المواطن تُصمم خصيصاً لاستخدام الباحثين والمحققين الحقوقيين.

وتستهدف هذه الورقة الباحثين الحقوقيين المخضرمين والجدد على حد السواء، والذين يريدون دمج وسائل إعلام المواطن في عملهم البحثي. والأهم هو أن هذه الورقة المقصود منها أن تكون مورداً لطلاب حقوق الإنسان الذين يريدون اكتساب المهارات بشأن البحث الحقوقي غير التقليدي. توجد حالياً فجوة واضحة في أدبيات التحقق والبحث الحقوقيين مفتوح المصدر، حيث أنها تقتصر فقط على دراسات الحالة أو المقاربات الصحفية أو وصف أدوات معينة. هذه الورقة تمثل محاولة لمعالجة هذه الفجوة في تعاليم الممارسة الحقوقية، على أمل أن تستكمل المناهج الحالية في كل من الجامعات والدورات التدريبية.

إن الهدف الأساسي لتقديم إطار تحليلي هو توفير استراتيجيات التوثيق والنشر المستقلة عن الأدوات، وهو من الأهمية بمكان لمجال يصعد بسرعة كبيرة ويعتمد بكثافة على التكنولوجيا المتغيرة. تأتي الأدوات وتذهب، ويمكن أن تبلى نتيجة للمنصات المتغيرة أو الجديدة.⁵ البحث (والتمويل) الذي يركز حصرياً على الأدوات وتطويرها يتسم بالتالي بالنظرية القاصرة. ولكن بالرغم من ذلك فإن المؤلف يقدم إطاره بوصفه أساساً للنقاش آملاً أن يعضده بالاستخدام المتزايد للممارسين.

يسيطر الصحفيون على ساحة التحقق من وسائل إعلام المواطن. كل من الصحفيين والباحثين الحقوقيين هم باحثون عن الحقيقة، ومن المشجع أن نرى تعاوناً وثيقاً بين مجالي الصحافة وحقوق الإنسان في هذا الموضوع، في صورة محادثات ومطبوعات ومواد تدريبية. في واقع الأمر، يعتمد ممارسو حقوق الإنسان بكثافة على الأدوات والتقنيات التي يستخدمها أو طورها الصحفيون. ولكن ممارسة البحث الحقوقي تتطلب منهجية متفردة لا تبرر مقارنة تقصي الحقائق الحقوقية وحسب، بل تشجعها أيضاً. وبالإضافة إلى التعرف على انتهاكات قوانين أو أعراف أو معايير بعينها، فإن البحث الحقوقي عادة ما يدمج في استراتيجية مناصرة وكسب تأييد تسعى لتحقيق الإنصاف المحدد فيما يتعلق بالانتهاك الذي تم تعيينه. وعمل المناصرة ذلك، والذي يتم بصورة علنية للغاية، يلزم مجموعات حقوق الإنسان، بوصفها قائمة على الحماية، بمعايير مهنية معينة فيما يتعلق بمصادرها وموادها. ولا يمثل استخدام وسائل إعلام المواطن، والتي عادة ما تكشف عن معلومات بشأن أفراد معينين بكثير من التفصيل، استثناءً.

إن الهدف الأساسي لهذه الورقة هو توفير مقارنة منهجية للبحث والتحقق للحقوقيين مفتوح المصدر. وتقريباً كل خطوة من الإطار التحليلي مثل الأخلاقيات أو مراجعة الميادانات قد تكفي لتحضير ورقة قائمة بذاتها. ومن ثم فإن المؤلف قد بذل جهداً في تضمين الموارد والقراءات الإضافية أينما أمكن ذلك.

وسائل إعلام المواطن في مجال تقصي الحقائق الحقوقي

⁴ للحصول على دراسة حديثة عن "النظام البيئي للتضليل الإلكتروني" بشكل عام، والدور الذي يلعبه الإعلام في الإسهام في نشر الشائعات، انظر سيلفرمان، كريج: أكاذيب، أكاذيب كريمة ومحتوى ينتشر بسرعة. كيف تعمل المواقع الإخبارية على نشر (ودحض) الشائعات الإلكترونية والمزاعم غير المؤكدة والتضليل. مركز تو للصحافة الرقمية، 10 فبراير/ شباط 2015 <http://towcenter.org/research/lies-damn-lies-and-viral-content/> [مقتبس 16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015]. كما يذكر المؤلف في صفحة 35: "يوجد نظام بيئي إلكتروني للتضليل يسرف في إصدار المعلومات الخاطئة بمعدل متزايد. عادة ما يعتمد نجاحه على عاملين: القدرة على إحداث سلاسل تعاقبية من المشاركات sharing cascades على شبكات التواصل الاجتماعي والقدرة على دفع الإعلام الإلكتروني نحو المساعدة في النشر والترويج، ومن ثم إضافة طبقة من المصادقية تزيد من حركة المرور والمشاركة."⁵ الأدوات والوظائف المذكورة في هذه الورقة محدثة بدءاً من ديسمبر/ كانون الأول 2015.

كل ما يتضح الآن هو لأن مجال التقصي الحقوقي يتغير بسرعة كبيرة، ولأنه يتخذ بعدًا متعدد التخصصات كان غائبًا بشكل كبير حتى أمد غير بعيد (ألتون، 2013: 62).

في مايو/ أيار 2015، نشر أحد موظفي هيومان رايتس ووتش على سبيل الخطأ تغريدة احتوت على مقطع فيديو من يوتيوب التقطته طائرة من دون طيار، واعتقد أنه يظهر أثر البراميل المتفجرة على حلب – كان التسجيل، في حقيقة الأمر، من غزة في 2014. كما استخدمت العفو الدولية بدون قصد مقطعًا لفيديو معدل - وبالتالي قد يكون مضللًا – من يوتيوب لشرح نتائج البحث، والذي كان جزءًا من تحقيق كبير يتعلق بنفس النزاع.⁶

هذان المثالان الصغيران يوضحان كيف أنه حتى منظمات مراقبة حقوق الإنسان الراسخة في المجال، والتي لعبت أدوارًا محورية في التأسيس لطرق تقصي الحقائق التقليدية والمجربة بعناية، ليست بمعزل عن ارتكاب الأخطاء في العصر الرقمي. ولحسن الحظ فإن منهجية تقصي الحقائق الحقوقي غير ثابتة، بل إنها تتطور مع تغير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ولكن هذا "الجيل الثالث من تقصي الحقائق" (ألتون 2013: 61) – والناتج عن طبيعة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات سريعة التغير – لم يزل يتطلب تطوير أطر تحليلية ومنهجيات مجربة بعناية.⁷

وبالإضافة إلى تحمل مسؤولية تفادي الأخطاء، فإن الحاجة إلى البحث والموارد بشأن موضوع البحث والتحقق مفتوح المصدر تبدو جلية. أولاً، اختلف المشهد الإعلامي والصحفي بشكل مهول منذ ظهور منهجيات وتقارير تقصي الحقائق التقليدية على يد الهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بين ستينيات وثمانينيات القرن الماضي. واستخدام الفيديو لتسجيل انتهاكات حقوق الإنسان، وحتى استخدامه في الإجراءات القانونية، ليس بجديد. تتضمن الأمثلة في الماضي فيديو رودني كينج (1991) وفيديو زوران بتروفيتش (1995)، والتسجيل الذي يظهر قائد الميليشيات الكونغولية توماس لوبانجا ديبلو وهو يقود مجموعة من الجنود الأطفال (2003)، والذي استخدم لاحقًا بصفته دليلاً في محاكمته أمام المحكمة الجنائية الدولية.⁸ ولكن الأثر الأعظم على تقصي الحقائق الحقوقي ينبثق من الإتاحة المتزايدة للهواتف المحمولة وانتشار الشبكات (الاجتماعية) الرقمية، بما يتيح للشهود مشاركة المحتوى مع الملايين فورًا. ومن المنطقي افتراض أن تغييرات التكنولوجيا والبنية التحتية سوف تستمر، مما سيؤثر أيضًا على البلدان التي لم تزل تتميز بندرة وسائل إعلام المواطن، مثل مالي أو كوريا الشمالية (كوتل 2013 و 2013ب). حتى أن الفاعلين التجاريين يفكرون في استخدام منطيد عالية الارتفاع وطائرات بدون طيار وأقمار صناعية لرأب الثغوب الرقمية السوداء (بالرمو 2014).

بالنسبة للباحثين الحقوقيين، توجد نتائج عميقة لمشاركة الأدلة المحتملة من خلال الشبكات الاجتماعية الرقمية. على العكس من مقاطع فيديو كينج وبتروفيتش المذكورة آنفًا، فإن مصدر الكثير من المحتوى يظل غير واضح. الكثير من

⁶ تم إزالة كلا الخطأين وتصحيحهما بمجرد اكتشافهما.

⁷ وفقًا لهذا التصنيف الذي وضعه فيليب ألتون، فإن الجيل الأول من تقصي الحقائق الحقوقي يصف عمل الهيئات الحكومية الدولية. أما الجيل الثاني، فيمثل المنهجيات التي طورتها المنظمات الدولية غير الحكومية مثل العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. انظر ألتون، ف. 2013. مقدمة: الجيل الثالث لتقصي الحقائق الحقوقي. وقائع الاجتماع السنوي (الجمعية الأمريكية للقانون الدولي)، CVII، 61.

⁸ فيديو ضرب رودني كينج. المقطع كاملاً <https://www.youtube.com/watch?v=sb1WwlpUtY> [مقتبس 17 يوليو/ تموز 2015]؛ فيديو زوران بتروفيتش https://www.youtube.com/watch?v=344e_D-Vc7g [مقتبس 17 يوليو/ تموز 2015]؛ دليل بالفيلم على استخدام لوبانجا للجنود الأطفال <https://www.youtube.com/watch?v=3ySF8ojE6n4> [مقتبس 17 يوليو/ تموز 2015].

مقاطع الفيديو على يوتيوب مثلاً ليست سوى تجريفات أعيد رفعها، عادة مصحوبة بسياق خاطئ. ويستلزم هذا الأمر من الباحثين تعلم أدوات ومنهجيات جديدة للتعرف على المصدر الأصلي – بما يمثل نوعاً أولياً من من "الأدلة الجنائية لوسائل التواصل الاجتماعي"، وهو ما يختلف عن تحليل المواد الفوتوغرافية أو مقاطع الفيديو التقليدية المجموعة أثناء البحث الميداني.

ثانياً، تعرف الممارسون الحقوقيون على الحاجة إلى المزيد من البحث في منهجيات التحقيق الجديدة (آستون 2013: 62). وقد بذلت جهود جديدة بالذكر بالفعل فيما يتعلق بالتكنولوجيات الجغرافية المكانية (بروملي 2009؛ ليونز 2012؛ إدوارد/ كوتل 2011؛ إدوارد/ سوليك 2010؛ ولفينبارجر/ ويندام 2011؛ ولفينبارجر 2015) والتحليل الكمي والاستدلالي (سيبولت وآخرون 2013؛ روت 2013؛ برايس/ بول 2014). ولكن لم تنزل هناك فجوة فيما يتصل باستخدام وسائل إعلام المواطن، مع وجود جهود قائمة تركز على النشاط والمناصرة وكسب التأييد. (جريجوري 2010 و2012) والأخلاقيات (بير 2014؛ إدوارد/ كوتل 2016). وبينما تتصل هذه الموضوعات بوثيقة بعملية تقصي الحقائق الحقوقي، لا توجد سوى قلة قليلة من الموارد الخاصة بأفضل ممارسات التحليل مفتوح المصدر، ناهيك عن الإطار التحليلي المبني على مقاربة تقصي الحقائق الحقوقي (وهي مختلفة عن عملية التأكد من الحقائق الخالصة، والتي عادة ما توظف في الصحافة). ويبدو أيضاً أن الإصدارات الأكاديمية الحديثة بشأن التحولات في مجال تقصي الحقائق الحقوقي (آستون/ ناكي 2015) تتسم بالقصور فيما يتعلق بتوفير استكشاف منهجي للبحث والتحقق مفتوح المصدر، والموجه خصيصاً للممارسين. وأخيراً، فإن أحد العواقب السارة لاستخدام وسائل إعلام المواطن في البحث الحقوقي هي التشجيع على المزيد من التدقيق. وبالتالي فإن الممارسين الحقوقيين يُنصحون بالمبادرة بتطوير منهجية سليمة تتسم بالشفافية، بالإضافة إلى الموارد التي تنسق والمبادئ الأساسية لتقصي الحقائق الحقوقي:

القدرة على جمع المعلومات ذات الصلة، وتأكيد صحتها، وتحليل هذه المعلومات لإنتاج أدلة ذات مصداقية على الانتهاكات وأسبابها وآثارها، بالإضافة إلى التعرف على مرتكبيها، على أن يتم كل ذلك بصورة تتسم بالاستقلالية والموضوعية والحيادية (بيلاي 2010).

ترتفع نسبة المخاطرة في حالة الخطأ، مع وجود احتمالية للتسبب في أذى كبير، ليس لعمل منظمة بعينها وحسب، ولكن لمهنة المحقق الحقوقي في المجمل:

بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، تزيد أهمية مثل هذا التدقيق، وتزيد بالتالي مخاطر تخطيه، فإن مصداقية تقصي الحقائق لديها هي رصيدها الأساسي. وبشكل عام، فإن الهدف الأساسي للجمعيات والمنظمات الحقوقية غير الحكومية هو تعزيز الامتثال لمعايير حقوق الإنسان الدولية. (...) ويقع تقصي الحقائق في صلب هذه الجهود، كما أن تقصي الحقائق "ينفع" عندما يقنع الجمهور المستهدف برسوخ الادعاءات المنشورة (أورنتليخر، 1990: 92-93).

القيمة المضافة

لا يجب، بأي حال من الأحوال، اعتبار تحليل وسائل إعلام المواطن جهداً منفصلاً عن تقصي الحقائق التقليدي، والذي يتمحور بشكل كبير حول شهادة الشهود. في الواقع، يمكن للاعتماد المبالغ فيه على وسائل التواصل الاجتماعي أن يكون مضللاً، نتيجة للتحيز الهيكلي المحتمل في شبكات التواصل الاجتماعي (لينتس وآخرون، 2014). وسيكون

لاستخدامها أكبر الأثر عند دمجها في تقصي الحقائق الاعتيادي، مصحوبة بالموارد المخصصة وطرق سير العمل للباحثين. والأهم من ذلك، أنه لا بد من النظر في المزية المقارنة لوسائل إعلام المواطن، ويمكن التعرف عليها كما يلي:

1. **الالتفاف حول إمكانية الوصول والقيود المفروضة:** تبرز المطبوعات الاعتيادية الخاصة بتقصي الحقائق التحدي المتمثل في الوصول إلى منطقة النزاع أو أية بؤر حقوقية ساخنة أخرى، وهي مشكلة عادة ما تستفحل بسبب القيود المفروضة على وسائل الإعلام الرسمية (أورنتليخر، 1990: 94). على مدار السنوات الأخيرة الماضية، تمكنت الفترات في مجال الاستشعار عن بعد من إحراز تقدم كبير في الالتفاف حول هذا العائق، ويظهر ذلك بصورة جلية في الاعتماد المكثف على صور الأقمار الصناعية من جانب لجنة تقصي الحقائق حول حقوق الإنسان في كوريا الشمالية.⁹

كما أن انتشار كاميرات الهواتف المحمولة والشبكات الرقمية أسهم في معالجة التحدي الخاص بإمكانية الوصول، مما يسر على النشطاء والصحفيين والمواطنين العاديين الالتفاف حول القيود الرسمية على الإعلام وحرية التعبير. تفشل الاستراتيجيات التقليدية التي تستخدمها الحكومات (أو الجماعات المسلحة) للتحكم في المعلومات باضطراد، مما يفتح بدوره المجال أمام الفرص الجديدة للباحثين.

2. **مستوى التفصيل:** توفر وسائل إعلام المواطن مستوى مرتفعاً من التفاصيل، وتنشئ سجلاً دائماً لتلك المعلومات، إذا حُفظت بشكل سليم.¹⁰ ومن ثم، يمكن للباحث الحقوقي أن يعود بالزمن من أجل الوصول إلى ذلك السجل، والذي يمكن في بعض الأحيان أن يكون أكثر تفصيلاً ودقة من شهادة الشهود. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها يمكن أن توفر توثيقاً مرئياً للانتهاكات – مثل التعذيب وعمليات الإعدام بغير محاكمة أو الاختفاءات القسرية – التي قد تمر دون ملاحظة عبر الاستشعار عن بعد، وهو أحد الخيارات المستخدمة للوصول إلى سجلات الماضي. وتتضمن أمثلة التفاصيل وثيقة الصلة بتقصي الحقائق الحقوقي الخصائص الجغرافية (المعالم أو اللاتفات أو المساحات الخضراء) أو الشارات أو لوحات أرقام السيارات أو الأرقام التسلسلية أو أرقام الجرد أو حتى شارات الاسم على الزي الموحد.

3. **مقاومة التهديد:** من الطبيعي أن تأتي المنهجية المعتمدة بشكل كبير على الشهادات بتحديات تتعلق بتهديد الشهود، بوصفه جزءاً من عدم التعاون من جانب الدول والأطراف من غير الدول (بيلاي 2010). إحدى مميزات وسائل إعلام المواطن هي المستوى المرتفع من مقاومة التهديد – من الصعب تهديد مقطع فيديو على اليوتيوب لو أن من رفعه مجهول. وتتزايد أهمية هذه القيمة المضافة مع ظهور تطبيقات التوثيق التي تلتقط المياداتا وسجلات سلسلة الحياة ذات الصلة.¹¹ وهذه المقاربة نحو التحقق التي يطلق عليها "نقطة الالتقاط" (في مقابل تحليل المحتوى والبحث مفتوح المصدر كما يقدمان هنا) تتيح أيضاً المشاركة غير العلنية للمواد، مثل مشاركتها مع رابطة المحامين الدولية في حالة تطبيق eyeWitness to Atrocities. يمكن للملف المتولد أن يعتبر أصيلاً جنائياً نظراً للمياداتا المفصلة المصاحبة له، بينما يتوفر لمن قام بالتصوير خيار مسح جميع الآثار من على هاتفه

⁹ انظر لجنة الأمم المتحدة للتحقيق المعنية بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية: صور بالأقمار الصناعية لمعسكرات معتقل سياسي قائم حالياً (كوانليسو) في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. 28 يناير/ كانون الثاني 2014. http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/ColDPRK/Report/satellite_images/coi-dprk-satellite-images-political-prison-camps-28-jan-2014.pdf [مقتبس 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014]

¹⁰ يجب متابعة الاستخدام المتزايد لبث الفيديو الحي عن كذب في هذا الإطار. بينما تخزن معظم تطبيقات البث الحي المقطع لاستخدامه لاحقاً، من غير الواضح مدى استمرارية مثل هذا التسجيل.

¹¹ الأداة الأبرز هما تطبيقَي CameraV (<https://guardianproject.info/apps/camerav>) و eyeWitness to Atrocities (<http://www.eyewitnessproject.org/>).

المحمول، وعدم مشاركة المواد المصورة على الإنترنت على الإطلاق. بينما لم يثبت بعد أثر هذه المقاربة في مواقف واقعية، فإن الأثر المحتمل على كل من التحقيقات القضائية وغير القضائية سيكون هائلاً.¹²

التحديات

لتوضيح: وسائل إعلام المواطن ليست هي العلاج الشافي لجميع التحديات التي تواجه تقصي الحقائق الحقوقي، ناهيك عن تأمين الإنصاف. في الواقع، تحديات العمل باستخدام وسائل إعلام المواطن هائلة. بالإضافة إلى الكم الكبير من المعلومات التي تتم مشاركتها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، يوجد عائقان أساسيان أمام دمج وسائل إعلام المواطن بفعالية في البحث الحقوقي:

1. يمكن للمواد أن تختفي بسهولة. يُفقد المحتوى الحقوقي ذو الصلة والأدلة المحتملة بشكل نظامي حيث يُزال المحتوى لأسباب متنوعة. وبالتالي، قد يصبح السجل الدائم لأحد الانتهاكات أو الأحداث، كما ذكر سابقاً، غير ذي صلة إذا لم يؤمن بشكل سليم.

2. قد تتم مشاركة المواد بسياق خاطئ، أو قد تكون قديمة أو تم التلاعب بها كلياً، مما يمثل خطراً مرتفعاً لعدم الدقة. ويُعالج هذان التحديان الرئيسيان من خلال الإطار التحليلي المقدم أدناه. وقد عولجت عملية مراجعة التحديات بما يتضمن الأمن أو الأخلاقيات أو الجمع والتنقيح، والمرتبطة تحديداً بمقاطع فيديو المواطن وحقوق الإنسان بشكل شامل في مجالات أخرى (ويتنس 2011).

الإطار التحليلي

لا يجب النظر إلى الإطار المعروض هنا بوصفه عملية ميكانيكية أو صيغة علمية. سبق وأن قالت نافي بيلاي مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان: "يتشابه تحليل المعلومات وحل الأحجية" (2010)، ويتجلى ذلك الأمر تماماً في الأمور المتعلقة بوسائل إعلام المواطن. ولكن هناك عدة أساليب يمكنها مد يد العون بشكل كبير للباحثين الحقوقيين فيما يتعلق بإكمال تلك الأحجية، والأساسية منها مذكورة لاحقاً.¹³ الهدف الأساسي لهذا الإطار هو توفير الإرشاد للباحثين الحقوقيين لتمكينهم من دمج مهارات جديدة في عملهم القائم فعلياً، دون الاعتماد على برمجيات أو أدوات بعينها. وتزيد أهمية هذا الأمر مع احتمالية أن تكون طرق التحليل الجنائي الرقمي الراسخة، والتي جرت العادة على تعاملها مع المحتوى الأصلي من جهاز تسجيل، محدودة أكثر مما يلزم عند تحليل محتوى وسائل التواصل الاجتماعي والذي تم إدخال تغييرات جمّة عليه أثناء عملية النشر والمشاركة. بينما لا ينظر إلى ملف تم مشاركته ونشره من خلال واتساب أو فيسبوك، على سبيل المثال، بوصفه أصيلاً أو متنسفاً مع الأصل من وجهة نظر التحليل الجنائي الرقمي للصور نظراً للتغيرات الناتجة في الميتاداتا أو الضغط، إلا أنه بالرغم من ذلك قد يوفر لمحات قيمة للباحثين الحقوقيين. ولكن من أجل استخدام هذه اللمحات بصورة علمية في البحث والمانصرة وكسب التأييد، لا بد للمنهجية الضمنية للمراجعة أن تكون سليمة وموثوقة مع اتسامها بالشفافية.

¹² بوكوت، أ: eyeWitness to Atrocities: التطبيق المصمم لتقديم مجرمي الحرب للعدالة. الجارديان، 7 يونيو/ حزيران 2015 <http://www.theguardian.com/technology/2015/jun/08/eyewitness-to-atrocities-the-app-aimed-at-bringing-war-criminals-to-justice> [مقتبس 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015]

¹³ للمزيد من الموارد، انظر الموارد الإلكترونية ذات الصلة: دليل تفاعلي خطوة بخطوة يركز على مقاطع فيديو يوتيوب: <http://citizenevidence.org/2014/07/01/verifying/>. موقع The Citizen Evidence مورد مخصص للباحثين الحقوقيين ويتضمن قائمة بالأدوات والقراءات الأخرى: WITNESS Tip Sheet: توثيق الفيديو مفتوح المصدر. كيفية التحقق من مقاطع فيديو انتهاكات حقوق الإنسان على الإنترنت. تتضمن الموارد الصحفية ذات الصلة "دليلي التحقق" الذين نشرهما مركز الصحافة الأوروبي <http://verificationhandbook.com/> [جميعها مقتبسة 2 يناير/ كانون الثاني 2015]

إن الإطار المذكور أدناه لا يتضمن تقييماً مفصلاً لتطبيق القوانين الدولية مثل القانون الجنائي وقانون اللاجئين والقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، أو القوانين الوطنية، مما يستلزم تحليلاً منفصلاً، عادة ما يكون قانونياً. ويقع ذلك موقع القلب من تقصي الحقائق الحقوقي، وينبغي أن يشكل أساس أي بحث يتضمن وسائل إعلام المواطن. على سبيل المثال، قد يتمتع مقطع فيديو يظهر مجموعة سورية مسلحة وهي تسقط طائرة هليكوبتر للجيش بقيمة إخبارية هائلة، ولكن، قد لا يكون له قيمة ثبوتية لمجموعة حقوقية، حيث أن مثل هذا الأمر قد لا يمثل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي. عوضاً عن ذلك، قد يوفر التسجيل سياقاً قيماً أو أدلة اقتران، بمعنى أنه قد يقرر حقائق مثل وجود قائد بعينه أو وحدة بعينها في مكان وتاريخ محددين.

وأخيراً، فإن هذا الإطار لا يجب الخلط بينه وبين التحليل الجنائي الرقمي. يرى المؤلف أنه ينبغي استشارة الخبراء ذوي الصلة والحاصلين على تدريب مناسب للوصول إلى تحليل فني أكثر تقدماً أو لتعقب التزوير، مما يستلزم عادة استخدام برمجيات غالية الثمن وذات ملكية خاصة.

تفصل دراسات الحالة في القسم الأخير كيفية تطبيق الإطار أدناه (جدول 1) في البحث الحقوقي الواقعي.

الخطوة	المهمة
مستلزم	خطة العناية الذاتية وسياسات الوقاية من الصدمة الثانوية
1	تجميع المواد وحفظها
2	مراجعة المياداتا (البيانات الخلفية)
3	التحقق من المنشأ والمصدر
4	تحليل المحتوى
5	اختيارية: استشارات الخبراء (بما يتضمن اكتشاف التزوير)
6	الدمج مع أعمال بحثية أخرى
7	اعتبارات المعايير المهنية

جدول 1: الإطار التحليلي

مستلزم: خطة العناية الذاتية وسياسات الوقاية من الصدمة الثانوية

قبل الولوج إلى تفاصيل الإطار التحليلي، انتبه: تأتي البيئة الرقمية الجديدة بمخاطر جديدة للباحثين الحقوقيين الذين يقضون وقتاً كبيراً في تحليل مقاطع الفيديو أو الصور التي تصف انتهاكات حقوق الإنسان. في الحالات الأكثر تطرفاً قد يتضمن هذا التسجيل محتوى بشعاً شديد الدموية لعمليات تعذيب أو إعدام أو عنف جنسي. التعرض لمثل هذا الأمر، والذي عادة ما يتم مقارنة آثاره السلبية بالإشعاع منخفض المستوى¹⁴، يفتح الباب أمام مخاطر الصدمة الثانوية للباحثين المكتبيين،

¹⁴ انظر، على سبيل المثال: مركز دارت للصحافة والصدمة: العمل مع الصور الصادمة. ورقة نصائح. 11 أغسطس/ آب 2014. <http://dartcenter.org/content/working-with-traumatic-imagery> [مقتبس 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015]

مما قد يؤدي بدوره إلى اضطراب كرب ما بعد الصدمة. مع استثناءات بسيطة، (دابري وأخرون، 2015)، يوجد القليل من الموارد والأبحاث النظامية بشأن الموضوع. وبالتالي، ينبغي على المجموعات الحقوقية والباحثين أن يكون لديهم أنظمة تنظيمية وفردية مجهزة للتعامل مع هذه المخاطرة، **قبل البدء في البحث** – ويبدو أن ذلك يمثل فجوة في الممارسة حاليًا. يظهر بحثنا أن منظمات حقوق الإنسان قد فشلت في القيام بواجبها في العناية بالمهنيين الذين يعملون مع هذا المحتوى، وأن أولئك المهنيين يخافون من الاعتراف لمديريهم بمواجهتهم لصعوبة في التعامل مع بعض الصور المفجعة التي يرونها بشكل شبه يومي (دابري 2015).

يمكن للوقاية من الصدمة الثانوية أن تبدأ بتطوير خطط فردية للعناية الذاتية (ريس 2014)، ولكن يجب أيضًا أن تتضمن المزيد من الدعم الاحترافي، بما يماثل الخيارات للباحثين الميدانيين (العائدين).

الخطوة الأولى: تجميع المواد وحفظها

أحد التحديات الهائلة والمتفرقة الخاصة بالمحتوى الذي تتم مشاركته على الإنترنت هو أنه قد يختفي بسرعة. تعرفت مجموعة ويتنس لحقوق الإنسان والفيديو بصورة مبدئية على ست فئات (بالإضافة إلى أسباب غير معلومة) لكيفية إزالة التسجيلات الحقوقية من على النطاق العام (ويتنس 2015). الخطوة الأولى عند تحليل وسائل إعلام المواطن هي حفظ الملف قيد التحقيق، ويفضل أن يكون نسخة من الفيديو الأصلي، ولكن إذا لم تتوفر، فلتكن نسخة بالجودة الأكثر ارتفاعًا. وبالإضافة إلى ذلك، يجب جمع كل ما يمكن من التوثيق المتاح، بما يتضمن الرابط الإلكتروني والوقت الدقيق للنشر ولقطات من الشاشة للمنشور. 15 من الأهمية بمكان التركيز على أن حفظ المحتوى لا يماثل الأرشيف التي تستلزم نظامًا أكثر تعقيدًا يتضمن اعتبارات الفهرسة والنسخ الاحتياطية، على سبيل المثال لا الحصر. طورت ويتنس موارد شاملة تتعلق بأرشيف مقاطع الفيديو (نج 2014).

بمجرد حفظ الملف، يجب بذل الجهود أيضًا من أجل تفادي التغيير غير المقصود للمحتوى أو للميتاداتا (عند التعامل مع محتوى أصلي يأتي مباشرة من المصدر). على الباحثين الحقوقيين الكد وراء تطبيق معايير مرتفعة للتعامل مع الأدلة الرقمية، بما يماثل تلك المستخدمة في التحقيقات القضائية أو الجنائية (والتي قد تتضمن البرمجيات المانعة للكتابة التي تحول دون تحرير المحتوى قيد التحليل). ويخلق حفظ المحتوى الإلكتروني أيضًا مسؤوليات والتزامات أخلاقية مهمة للمجموعات الحقوقية (انظر خطوة 7 أدناه).

¹⁵ أداة جديدة تدعى Video-Vault متاحة حاليًا في نسخة البيتا للباحثين الحقوقيين، يمكن هذه العملية فيما يتعلق بمقاطع الفيديو على الإنترنت <https://www.bravenewtech.org/>

الخطوة الثانية: مراجعة الميادات (البيانات الخفية)

في العديد من الحالات، قد تعتبر هذه الخطوة غير ذات صلة، حيث أن مواقع التواصل الاجتماعي تغير أو تزيل معظم الميادات ذات الصلة، مثل أختام الوقت أو إحدائيات نظام التوضع العالمي GPS.¹⁶ ويمكن لتحليل عميق للمحتوى البصري (أنظر خطوة 4 أدناه) أن يعادل غياب الميادات. ولكن مراجعة أية ميادات موجودة بالفعل هي خطوة حاسمة ويمكن أن تسهم في التوصل لنتائج ذات صلة وثيقة مثل تقرير الوقت والتاريخ والموقع لأي حدث بشكل دقيق. يمكن للميادات أيضًا أن تتعرف على جهاز التسجيل بعينه، ويمكن عندئذ إسناده ترافقيًا مع المعلومات التي يوفرها المصدر الأصلي، في حالة تسليم التسجيل للباحثين (بدلاً من أخذه من على الإنترنت)، أو إذا أمكن مقابلة شاهد العيان الفعلي. لا يُجَرَّد كل المحتوى المرفوع على الإنترنت من الميادات خاصته. منصة مشاركة الصور فليكر، على سبيل المثال، تحفظ بيانات الإكسيف (معلومات حول الصورة) الخاصة بالصور المرفوعة. ومن ثم فإنه من الأهمية بمكان بالنسبة للباحثين أن يقوموا بإجراء مراجعة مبدئية للميادات، مثل معلومات الإكسيف على الصور، عند توافرها.¹⁷

وحتى لو أن الميادات غير صحيحة نظرًا لإعدادات الجهاز، يمكن، بصرف النظر عن ذلك، التوصل إلى استخلاصات منها، مثل ربط المحتوى من نفس الجهاز والحدث. ولإعطاء مثال محدد، فعندما تتمتع خمسة مقاطع فيديو بالختم الزمني 1 يناير/ كانون الثاني 1960، بوصفها جزءًا من مجموعة أكبر من مقاطع الفيديو، فإن ذلك يشير إلى أن المقاطع الخمسة تأتي من نفس جهاز التسجيل (بإعدادات تاريخ خاطئة) والحدث، كما كان الحال في تحقيق حديث لمنظمة العفو الدولية. ملفات الفيديو ذات الختم الزمني 1 يناير/ كانون الثاني 1904 عادةً ما يتم تحميلها من يوتيوب (في هذه الحالة، تدرج الميادات أيضًا "googlevideo.com").¹⁸

وتُعد مراجعة الميادات – بما يشتمل على "الميادات العامة" مثل وقت الرفع – في وقت مبكر من عملية المراجعة أمرًا جوهريًا. فهي توفر كمًا مهولًا من الوقت: الميادات السليمة – مثل إحدائيات الـ GPS أو الختم الزمني – سوف تغني عن خطوات معينة في تحليل المحتوى (خطوة 4 أدناه). وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحديد وقت الرفع المحلي بالضبط على مواقع التواصل الاجتماعي سيساعد في تحديد المصدر الأصلي (خطوة 3 أدناه).

"الميادات العامة"

الميادات العامة هي المعلومات المرئية مثل وقت الرفع أو الهوية المتفرقة المُعينة لأي من وسائل إعلام المواطن. هذه المعلومات، مثل الأختام الزمنية على مواقع التواصل الاجتماعي، ينبغي مراجعتها بتعمق. تحديد وقت الرفع المحلي بالضبط أمر محوري، والفشل فيه يمكن أن يؤدي إلى بحث غير دقيق وارتباك. بدءًا من 2015، يمثل تاريخ النشر على يوتيوب، على سبيل المثال، توقيت الولايات المتحدة بمنطقة المحيط الهادئ الزمنية، بما يشتمل على كاليفورنيا حيث يقع مقر الشركة. النتيجة هي أن بعض مقاطع الفيديو قد تعكس تاريخًا مختلفًا عن تاريخ النشر الفعلي ووقت وقوع الحدث. أبرز الأمثلة في هذا الصدد هو الهجوم بالأسلحة الكيماوية في سوريا في أغسطس/ آب 2013. وقع الهجوم مبكرًا يوم 21 أغسطس/ آب

¹⁶ للمزيد من التفاصيل بشأن هذه العملية من منظور التحليل الجنائي الرقمي، انظر نج، ن: صور الهاتف المحمول في وسائل التواصل الاجتماعي. رسالة ماجستير. صيف 2013.

http://www.ucdenver.edu/academics/colleges/CAM/Centers/ncmf/Documents/Cell_Phone_Images_in_Social_Media_Thesis_Nicholas_Ng.pdf [مقتبس 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014]

¹⁷ استخدام البرمجيات المجانية والمتخصصة مثل *Invisor Lite* (مالك) أو *Opanda IExif* (حاسب آلي)، أو مواقع مثل www.findexif.com أو <http://www.imageforensic.org/>

¹⁸ برنامج مجاني وسهل الاستخدام لمراجعة الميادات الخاصة بالفيديو: *MediaInfo*.

2013، ونشرت أولى مقاطع الفيديو على يوتيوب في ساعات الصباح الأولى بالتوقيت المحلي. ولكن العديد من المقاطع أظهرت 20 أغسطس/ آب بوصفه تاريخ النشر، نظرًا لفارق التوقيت البالغ عشرة ساعات بين سوريا والساحل الغربي للولايات المتحدة، مما دفع بأحد المتحدثين الرسميين باسم وزارة الخارجية الروسية إلى ادعاء أن الهجوم ملفق بما أن "التقارير المتداولة على الإنترنت، (...) قد تم نشرها قبل الهجوم المزعوم بعدة ساعات."¹⁹ تتيح واجهة التطبيق البرمجية لبيانات اليوتيوب استخلاص وقت النشر وتاريخه بالضبط في التوقيت العالمي المنسق، والذي يسهل تحويله للتوقيت المحلي باستخدام أي محول للتوقيتات على الإنترنت. يوفر عارض بيانات اليوتيوب الخاص بالعفو الدولية استمارة إلكترونية بسيطة وسهلة الاستخدام للقيام بهذا التحليل.²⁰

ولكن الأمر يختلف مع تويتر. إذ يمكن للمستخدم اختيار المنطقة الزمنية في إعدادات الحساب، مما يؤثر بدوره على الختم الزمني لجميع التغريدات. ضبط المنطقة الزمنية على التوقيت الشرقي القياسي للولايات المتحدة، على سبيل المثال، سينتج عنه إظهار الأختام الزمنية لجميع التغريدات بالتوقيت الشرقي القياسي، مما يتطلب تحويل الأختام الزمنية إلى التوقيت المحلي عند محاولة تحديد التوقيت المحدد لأحد المنشورات أو الأحداث التي وقعت خارج الولايات المتحدة الشرقية. ويختلف الأمر قليلاً مع فيسبوك، ولا يتسم للأسف بالشفافية التامة. على النقيض من يوتيوب وتويتر، تُعدل الأختام الزمنية لفيسبوك وفقاً للمنطقة الزمنية الحالية للمستخدم (مع افتراض أن إعدادات المنطقة الزمنية على الحاسب الآلي مضبوطة بشكل صحيح على الموقع الفعلي للحاسب، وهو ما يحدث بشكل آلي، ولكن يمكن أيضاً تغييره يدوياً). ومن ثم، يمكن تحديد وقت الرفع المحلي الفعلي باستخدام أحد محولات المناطق الزمنية على الإنترنت (أو بتغيير المنطقة الزمنية على الحاسب).

المنصة	الختم الزمني العام يعتمد على
فيسبوك	إعدادات الحاسب الآلي
تويتر	إعدادات الحساب
يوتيوب	توقيت المحيط الهادئ - الولايات المتحدة (كاليفورنيا)

جدول 2: الأختام الزمنية العامة للمنشورات عبر منصات التواصل الاجتماعي المختارة

يمكن لمنشور على فيسبوك - يشير إلى هجوم وقع في الليلة الماضية في سوريا - ونُشر في باكورة صباح 24 يونيو/ حزيران 2014 أن يؤدي لارتباك عند النظر إليه من واشنطن، لأنه إذا ما تم نشره حوالي الساعة السادسة مساءً في 23 يونيو/ حزيران 2014، تصبح القصة غير متسقة.²¹ ولكن مع ضبط الفوارق بين المناطق الزمنية، يصبح توقيت النشر (السوري) المحلي 1:20 صباحاً في 24 يونيو/ حزيران، مما يجعله متسقاً مع التقارير الأخرى. أحد التحديات الخاصة بفيسبوك هو أن النتائج تختلف باختلاف المتصفحات أو الحواسيب، مما ينتج عنه نتائج اختبارات غير متسقة.

¹⁹ المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية، ألكسندر لوكاشيفيتش، منقول عن: روسيا اليوم: المواد المستخدمة لتوريط الحكومة السورية في الهجوم الكيماوي جرى تحضيرها قبل الواقعة - روسيا. 23 أغسطس/ آب 2013. <http://rt.com/news/syria-chemical-prepared-advance-901/> [مقتبس 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014]

²⁰ مشاهد بيانات اليوتيوب <http://citizenevidence.org/2014/07/01/youtube-dataviewer/> [مقتبس 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014]

²¹ منشور لمشفى الوسام في كفر زيتا، سوريا، 24 يونيو/ حزيران 2014

<https://www.facebook.com/weasamhospital/posts/663953530362991> [مقتبس 25 يوليو/ تموز 2015]

بالرغم من بعض أوجه التضارب، إلا أن التعرف على هذه الفوارق والتعديلات وأخذها في الحسبان عند البحث بشأن أحداث بعينها لهو أمر محوري. على سبيل المثال، التوقيت الدقيق لوقوع هجوم يُعد حاسماً عند تحديد مشروعيتها ودراسة انتهاكات القانون الإنساني الدولي. كما أن التعرف على وقت الرفع المحلي الدقيق مهم لتقرير أول رفع للمحتوى، ومن ثم المصدر الأصلي المرجح.

يجب أيضاً أن تُراجع وسائل إعلام المواطن الموجودة على الإنترنت للتوصل إلى أي بيانات للموقع. بعض مواقع التواصل الاجتماعي توفر خيار إضافة معلومات الموقع يدوياً. ولكن بالرغم من ذلك، لا يوضع الوسم الجغرافي على الكثير من وسائل إعلام المواطن. وفقاً لبحث أجري في 2010، ما يقدر بثلاثة بالمائة وحسب من مقاطع الفيديو على يوتيوب موسومة جغرافياً (فريدلاند/ سومر: 2010). وحتى عندما تكون هناك إحدائيات مرتبطة بفيديو على يوتيوب، يجب تأكيد الموقع بشكل مستقل باستخدام صور الأقمار الصناعية المتاحة من خلال منصات الخرائط على الإنترنت أو التطبيقات مثل خرائط جوجل أو جوجل إيرث. وبما أن من يرفع الفيديو يمكنه إدخال الموقع يدوياً، قد تكون المعلومات غير دقيقة، أو خاطئة تماماً.

الخطوة الثالثة: التحقق من المنشأ والمصدر

يقع تقييم مصداقية المصدر موقع القلب من عملية تقصي الحقائق الحقوقي، ولا تمثل مقاطع الفيديو أو المواد الفوتوغرافية استثناءً لذلك. وحتى فيما بين منهجيات تقصي الحقائق الجديدة، يطرح البحث والتحقق مفتوح المصدر تحديات فريدة، خاصةً عند المشاركة عبر الشبكات الاجتماعية الرقمية؛ نظام التوزيع السائد.

وبالمقارنة بالاستشعار عن بعد²²، وهو طريقة بحث مستحدثة ولكن أكثر رسوخاً في المجال الحقوقي، يمكن لتقرير المصدر والمنشأ الأصليين لوسائل إعلام المواطن أن يمثل تحدياً هائلاً. العدد المحدود لموردي صور الأقمار الصناعية التجارية والتكلفة الضمنية تجعل الاستشعار عن بعد غاية في الشفافية وسهولة التكرار – مصدر الصور والتحليل عادةً ما يسهل تعقبه والتحقق منه. على النقيض، نجد أن وسائل إعلام المواطن عادةً ما تنسخ وترفع من جديد على الإنترنت، مما يمكنه أن يحول البحث عن المصدر الأصلي إلى عملية مزعجة. يجب النظر إلى تعقب المصدر الأصلي للمحتوى قيد التحقيق بوصفه ممارسة مثلى، حتى عندما لا يكون هناك اختلاف في المحتوى الفعلي. وأحد الأمثلة على انتهاك هذه الممارسة – خارج المجال الحقوقي – هو قائمة تشغيل يوتيوب للهجوم الكيماوي في سوريا في أغسطس/ آب 2013، والتي جُمعت للجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ الأمريكي وتضمنت عدة نسخ (ماكميون 2013).

توجد عدة استراتيجيات وأدوات يمكن لها أن تساعد في هذا الصدد. أولاً، يجب مراجعة تاريخ الحساب ونشاطه. ينبغي اعتبار حسابات وسائل التواصل الاجتماعي المنشأة حديثاً، والتي تحتوي على مقطع فيديو أو صورة وحيدة مؤثرة، مثيرة للشك والريبة. وهناك مثال كلاسيكي على هذا الأمر ألا وهو الحساب الذي استضاف الفيديو الملقب "الطفل السوري البطل"، وكان هذا الحساب قد أنشئ خصيصاً لهذا الغرض، واحتوى على مقطع فيديو وحيد وحسب.²³

كما يجب مراجعة المصدر للبحث عن أية روابط لحسابات أخرى على مواقع التواصل الاجتماعي، من أجل تشكيل ملف رقمي مبدئي للمصدر قيد المراجعة. يمكن استخدام هذه المعلومات أيضاً للتواصل المحتمل مع المصدر مباشرةً، إذا كان هذا الأمر أمناً. كما أنه يمكن لتعقب الحسابات الأخرى أن يبسر من التواصل مع المصدر إذا ما لزم الأمر. بالإضافة

²² جمع المعلومات عن الأرض من بعيد، على سبيل المثال من خلال صور الأقمار الصناعية أو الصور الفوتوغرافية الجوية.

²³ قناة Lawaff Law على اليوتيوب https://www.youtube.com/channel/UC3u4Ygo_gFbJ1ii9k1tpvEA/feed [مقتبس 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014]، مع ملاحظة أن الفيديو قد تمت إزالته منذئذ. انظر أيضاً بيان المخرج لارس كليرج: بيان صحفي يتعلّق بفيديو منشور على يوتيوب و عدة قنوات إعلامية. <https://twitter.com/LarsKlevberg/status/533385072083501056/photo/1> [مقتبس 26 ديسمبر/ كانون الأول 2015]

إلى ذلك، يجب مراجعة أي محتوى آخر ينشره نفس صاحب الحساب للتوصل إلى التفاوتات الجغرافية، ولتحديد إذا ما كان من رفع المحتوى يبدو فعليًا وكأنه ينتمي للمنطقة أو المدينة أو الحي المحدد الذي وقع فيه الحدث المزعوم. إذا لم يكن هناك ذكر لأية حسابات إضافية، لن يقف ذلك حائلًا دون إجراء المزيد من البحث. عادةً ما تحتوي مقاطع الفيديو والصور التي تتم مشاركتها على وسائل التواصل الاجتماعي على معرّف متفرد بداخل الرابط. مثلًا بالنسبة لـيوتيوب، توجد هوية الفيديو المتفردة في نهاية أي رابط لفيديو على يوتيوب.²⁴ وبالبحث باستخدام هذا المعرف المميز، يمكنك الوصول إلى مواضع أخرى تمت فيها مشاركة الفيديو أو الصورة على الإنترنت، وقد تكون هناك إشارات إلى من قام بمشاركة المواد لأول مرة. كما توجد محركات بحث متخصصة تتيح البحث في محتوى وسائل التواصل الاجتماعي وصفحاته.²⁵ خيار آخر هو إجراء بحث الصور العكسي عن الصورة الشخصية لحساب ما، وهو ما يمكن أن يجد مواضع أخرى على الإنترنت نشرت فيها الصورة ذاتها.²⁶ قد يؤدي ذلك إلى حسابات أخرى لنفس الفرد. تتيح العديد من مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الأخرى خيارات البحث المتقدم، والذي يمكنه أن يساعد في العثور على تفاصيل إضافية بشأن حساب بعينه (ميرز 2015).

وتوجد استراتيجية أخرى لتعقب المصدر الأصلي لوسائل إعلام المواطن، وهي إجراء بحث الصور العكسي باستخدام المحتوى الفعلي. من الأهمية بمكان التشديد على أن هذه الطريقة يمكن تطبيقها على الفيديوهات الموجودة على الإنترنت. طورت العفو الدولية أداة²⁷ تستخلص جميع المصغرات (صورة صغيرة لمعاينة الصورة) التي تُنشأ عند رفع فيديو على يوتيوب. وعند إجراء بحث الصور العكسي باستخدام هذه المصغرات، يتم تحديد المواقع الأخرى التي تستضيف نفس الفيديو. هذا الأساليب البسيطة، والتي لا تستلزم أية مهارات فنية على الإطلاق، يمكنها أن تكون في منتهى الكفاءة أثناء البحث، بما أن أكبر التحديات المتعلقة بالتحقق من وسائل إعلام المواطن ذات الصلة بحقوق الإنسان ليست هي التلاعب الفني، وإنما المحتوى الذي تتم مشاركته في سياق خاطئ. يواجه المحللون هذه المشكلة باستمرار، والأمثلة على ذلك عديدة. من ضمن الحالات البارزة فيديو لعملية قطع رأس بمنشار زُعم أنها وقعت في سوريا، ولكن اتضح أنها وقعت في المكسيك في حقيقة الأمر، وفيديو من نيجيريا (يُنقش بالتفصيل في دراسة الحالة أدناه) زُعم أنه من جمهورية أفريقيا الوسطى. أثناء نزاع 2014 في غزة، عُردت العديد من الصور من نزاعات 2009 و2012، ومن الحرب في سوريا.²⁸

عند إرسال المواد مباشرة إلى الباحثين، يمكن لاسم الملف في بعض الأحيان أن يوفر أدلة مبدئية حول المنشأ والمصدر. الصور التي يتم تحميلها من مواقع تواصل اجتماعي معينة، مع ادعاء كونها "أصلية" يمكن تعقبها بسهولة لو أن اسم الملف لم يتغير، بما أن مواقع التواصل الاجتماعي – مثلها في ذلك مثل برامج الكمبيوتر بصفة عامة – يسهل توقعها للغاية. على سبيل المثال، فإن صورة يسمى ملفها `11752526_10152946825742217_7382660443365520847_n` تأتي من فيسبوك. الرقم الأوسط هو في الواقع هوية الصورة، ويؤدي إلى عنوان الإنترنت الدقيق للصورة إذا ما أضيف ببساطة إلى رابط الصورة المعتاد على

²⁴ بالنسبة لـ <https://www.youtube.com/watch?v=vHIFjuF4HIo>، هوية الفيديو المتفردة هي vHIFjuF4HIo

²⁵ انظر، على سبيل المثال، إلى <https://pipl.com/>

²⁶ الموقعان الأبرز لإجراء بحث الصور العكسي هما صور جوجل <https://images.google.com/> و TinEye <http://www.tineye.com>

²⁷ مشاهد بيانات اليوتيوب <http://citizenevidence.org/2014/07/01/youtube-dataviewer/>

²⁸ انظر على سبيل المثال إلى الصورة المنشورة في يوليو/ تموز 2014 هنا <https://twitter.com/Pxlestin/status/489855461680627712> وقارنها بصورة الأسوشيتد برس من نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 هنا: http://www.washingtontimes.com/multimedia/image/gaza.jpg_734822/ [جميعها مقتبسة 27 يوليو/ تموز 2015]

فيسبوك: <https://www.facebook.com/photo.php?fbid=10152946825742217>. ويتيح هذا النمط إنشاء جداول بسيطة لأسماء الملفات للصور المحملة من مواقع التواصل الاجتماعي (جدول 2)، والتعرف على مصدر الصورة بدون حتى النظر إليها.

تويتر	أسماء ملفات صور فيسبوك
CBhsEkXUIAAb-7x	1555267_809357785765975_1805289978712435785_n
CCjb_7mW0AA4elj	1619254_809357802432640_6393861555877834036_n
CCooFZVUwAA8Qg4	10424338_809357855765968_3944266258176994756_n
15 رمزًا	3 أرقام تنتهي بحرف "n"؛ الرقم الأوسط = هوية الصورة

جدول 3: أسماء ملفات لعينات من الصور تم تحميلها من مواقع التواصل الاجتماعي الكبرى. يتبع كل من فيسبوك وتويتر نظامًا معياريًا لتسمية ملفات الصور.

وأخيرًا، فإن إحدى الاستراتيجيات المفيدة أحيانًا والمنسبة عادةً لتعقب المصدر الأصلي للمحتوى المحذوف هي النظر إلى المواقع المخبأة، وهذه المواقع المخبأة هي بشكل أساسي نسخ مؤرشفة من الموقع، وتوجد عدة أدوات تستخدم للوصول إليها. من الأهمية بمكان ملاحظة أن ذلك الأمر لا يصلح لمعظم مواقع التواصل الاجتماعي مثل يوتيوب أو فيسبوك، والتي تحد من استخدامه. ولكنها قد تؤدي إلى الحصول على نتائج مفيدة عند البحث عن صور محذوفة. في يناير/ كانون الثاني 2015، وعند مراجعة صور الجثث في إطار محاولة انقلاب فاشلة في جامبيا، أتاح النظر إلى النسخ المخبأة من أحد المواقع لمحلي العفو الدولية الكشف عن المحتوى المحذوف والتعرف على المصدر المرجح للصور قيد التحقيق.



نفس الموقع، تواريخ مختلفة: بالمقارنة بالموقع الحي (إلى اليسار)، تظهر النسخة المخبأة (إلى اليمين) المحتوى من قبل بضعة أيام، مما يكشف عن صور أزيلت في ذات الوقت (البكسل في الصورة اليمنى أضافها المؤلف).

الخطوة الرابعة: تحليل المحتوى

بمجرد جمع المعلومات بشأن المصدر، يمكن للباحث أن يركز على المحتوى الفعلي للمواد قيد المراجعة. بالإضافة إلى التعرف على الموقع والتاريخ/ الوقت، فإن هذه الخطوة ذات صلة وثيقة بالنسبة للباحثين الحقوقيين. يمكنها أن تتيح استخلاص مستوى من التفصيل ذي أهمية فائقة للباحثين الحقوقيين، بما يصل إلى حد التعرف على أسلحة أو وحدات أو أفراد بعينهم، كما تتيح احتمالية التوصل إلى استخلاصات لمسئولية القيادة في حالات النزاع المسلح. وتضحي هذه العملية أسهل بالنسبة لمقاطع الفيديو عند مراجعتها بالتصوير البطيء. في حالة فيديوهات اليوتيوب، يمكن تحقيق ذلك بتغيير إعدادات الفيديو بكل بساطة. وكبديل، يتضمن أي برنامج لتحرير الفيديو²⁹ تلقائياً مثل هذه الخاصية. كما أن عملية المراجعة لكل إطار على حدة ستساعد في تعقب التعديلات المحتملة في الفيديو، وهي حقيقة مهمة يمكن أن يكون لها آثار هامة بالنسبة لتحليل الفيديو.

الموقع

إحدى طرق تأكيد موقع الحدث التي تتسم بالكفاءة الشديدة، بالرغم من استغراقها لوقت طويل، هي التعرف بدقة على الخصائص ذات الصلة في أحد مقاطع الفيديو أو الصور، والتي يمكن توصيلها بصور الأقمار الصناعية أو صور عرض الشوارع، أو أية مقاطع فيديو أو صور مفتوحة المصدر، بما يتضمن الصور الجغرافية المرجع المتاحة على المواقع المتخصصة.³⁰ تطول قائمة الخصائص التي يمكنها المساعدة في تحديد الموقع، وتشمل إشارات المرور وألواح السيارات وأسماء المتاجر والمعالم والمساحات الخضراء والتضاريس الأرضية والخصائص الأخرى ذات المظهر المميز مثل الجرافيتي أو مصابيح الشوارع أو حالة الشوارع (مرصوفة أو غير مرصوفة). ويتمتع جوجول إيرث بالقيمة المضافة لتوفير صور أقمار صناعية تاريخية، بما يتيح للباحث أكثر من مجرد العودة بالزمن، بل يتيح أيضاً النظر إلى المشهد من زوايا مختلفة قليلاً، نظرًا للأوضاع والزوايا المختلفة للأقمار الصناعية. وتعضد من ذلك خاصية تغيير المنظور، بما يتيح للباحث وضع نفسه في مكان المصور. وعلى النقيض، تحتوي خرائط جوجول على القيمة المضافة لصور عرض الشوارع التاريخية. وعادة ما توفر المنصات القابلة للتحرير مثل ويكيبيديا أو خريطة الشارع المفتوحة معلومات جغرافية أكثر تفصيلاً وتحديثاً بكثير من المنصات المملوكة والمغلقة مثل جوجول. التعرف على هذه المزايا المقارنة المختلفة يمكن أن يساعد أثناء البحث. وأخيراً، فإن إحدى الخواص الإضافية التي يجب الالتفات إليها هي اللغة واللهجة، في صورتيهما المكتوبة والمسموعة.

التاريخ

يظل التأكيد المستقل لتاريخ حدث ما أحد أكبر التحديات عند تحليل وسائل إعلام المواطن. على النقيض من الموقع، توجد خصائص قليلة وحسب يمكن استخدامها لتأكيد التاريخ. وتتضمن المؤشرات التي بإمكانها على الأقل تقريب التاريخ الطقس والملابس، بحيث تستخدم بالدمج مع قواعد بيانات الطقس التاريخية.³¹ وإحدى المقاربات الأكثر تأثيراً هي

²⁹ بما يتضمن مشغل الوسائط الإعلامية المجاني VLC <http://www.videolan.org/vlc/index.html>

³⁰ أبرزها <http://www.panoramio.com/> Panoramio

³¹ على سبيل المثال، <https://www.wolframalpha.com/> Wolfram Alpha

البحث عن مواد أخرى مفتوحة المصدر يمكنها تعزيز الحدث. يمكن لتحليل الظل أن يستخدم لتقريب أي وقت على مدار اليوم وقع فيه الحدث.

الفاعلون

بالإضافة إلى المكان والزمان، يمكن لاستخلاص الخصائص اليدوي أن يساعد في التعرف على فاعلين معينين. تتضمن الخصائص ذات الصلة الزمي الموحد أو الأعلام أو الشارات أو الأسلحة أو الأرقام التسلسلية أو أرقام الجرد أو الذخائر أو ألواح أرقام السيارات أو الملابس. أحد الأساليب المفيدة في هذا الصدد هو مقارنة الخصائص المستخلصة بالصور المتاحة علنيًا لتعيين أوجه التماثل أو التفاوت بين أشياء بعينها. على سبيل المثال، قد يعني ذلك مقارنة الشارات على الزي الموحد بالشارات الرسمية المتاحة على المواقع العامة لقوات الجيش أو الأمن أو الشرطة، أو الذخائر بصور متاحة على قواعد البيانات المتخصصة والمحتوى مفتوح المصدر.

أجهزة تسجيل أخرى

وأخيرًا، يجب على الباحثين الاهتمام بشكل خاص بتتبع أية أجهزة تسجيل أخرى تظهر في مقاطع الفيديو أو الصور. ذلك يشير إلى أن هناك مواد أخرى متاحة (حتى لو لم تكن دائمًا متاحة على الإنترنت) توثق ذات الحدث، عادة من زاوية مختلفة قد توفر أدلة جديدة بشأن الحدث (هُدْسُن 2013؛ مكي 2014).

الخطوة الخامسة: اختيارية: استشارات الخبراء (بما يتضمن اكتشاف التزوير)

تُعد مشاوررة الخبراء مثل الأطباء الشرعيين أو أخصائيي الأسلحة أو الخبراء في مجال التحليل الجنائي الرقمي للصور خطوة اختيارية في الإطار التحليلي، ويجب اتخاذ قرار استخدامها من عدمه بناء على كل حالة على حدة. يجب استشارة الخبراء من حين إلى آخر فيما يتعلق بكل من المحتوى وأصالة الملف ذاته. ينبغي استشارة خبراء التحليل الجنائي الرقمي عند وجود شك في أن الصور أو مقاطع الفيديو أو الصوت قد تم تغييرها رقميًا. وتتمثل الفائدة القصوى لهذا الأمر في تطبيقه على المواد التي لم ترفع على مواقع التواصل الاجتماعي (عملية عادةً ما تغير البيانات وتضعفها)، مثل مقاطع الفيديو والصور الرقمية المجموعة مباشرة من الهواتف المحمولة لشهود العيان على يد الباحثين الميدانيين. يُعد اكتشاف التزوير في الأدلة الرقمية عملية فنية بامتياز، تتطلب تدريبًا وبرمجيات متخصصة، وللأسف لا توجد أدوات ميسورة التكلفة أو مفتوحة المصدر متاحة حاليًا للقيام باكتشاف الاستنساخ أو عمليات مماثلة. ولكن بإمكان الباحثين الحقوقيين اتخاذ بعض الخطوات المبدئية لتعقب آثار التحرير في الصور الرقمية. يمكن لاستخدام برنامج مثل JPEG Snoop أو مراجعة البيانات الست عشرية بمشاهد ست عشري متاح مجانًا الكشف عن إذا ما تمت معالجة صورة jpg. باستخدام برامج التحرير مثل الفوتوشوب (انظر دراسة حالة الصورة أدناه). ولكن برجاء ملاحظة أن معالجة الصورة باستخدام برنامج متخصص لتحرير الصور لا يعني بالضرورة أن محتوى الصورة قد تم تغييره – فمجرد إعادة حفظ الصورة في الفوتوشوب من أجل تقليل حجم الملف كفيلاً بترك آثار البرنامج، على سبيل المثال.

يجب استشارة الخبراء الآخرين مثل أخصائيي الأسلحة أو الأطباء الشرعيين للبت في وقائع معينة من المحتوى الفعلي للصورة أو مقطع الفيديو. على سبيل المثال، استشارت كل من هيومان رايتس واتش والعمو الدولية خبراء كيميائيين

وطبيين لمراجعة صور ومقاطع فيديو من يوتيوب تظهر أثر الهجوم بالأسلحة الكيماوية في سوريا في 21 أغسطس/ آب 2013³² وكانت هذه المدخلات فائقة التخصص – بدمجها مع البحث التقليدي مثل مقابلات شهود العيان عبر سكايب – هي ما أتاح البت في وقائع بعينها دون الوصول فعلياً إلى موقع الهجوم.³³

الخطوة السادسة: الدمج مع أعمال بحثية أخرى

يجب بذل جهود كبيرة من أجل دمج الحقائق المجموعة من خلال تحليل وسائل إعلام المواطن مع نتائج أبحاث أخرى تتأتى من كل من الطرق التقليدية وأخرى مبتكرة، مثل شهادة الشهود أو صور الأقمار الصناعية. ويمكن لوسائل إعلام المواطن أن تقدم عادةً دليلاً مباشراً على انتهاكات بعينها، ويمكن بحد أدنى - بنفسها - أن تُستخدم لدعم دعوات أولية للمزيد من التحقيقات المستقلة في انتهاكات حقوق الإنسان أو جرائم الحرب الظاهرة، باستخدام استراتيجية مناصرة وكسب تأييد معيارية للضغط العام.³⁴ ولكن عادةً ما يعطي التعزيز أقوى النتائج، ويوصى به بشكل كبير في سياق تقصي الحقائق التقليدي. وبالإضافة إلى ذلك، كما ستظهر دراسة الحالة النيجيرية المذكورة أدناه، فإن في واقع الأمر طرق تقصي الحقائق التقليدية المجربة والراسخة عادةً هي ما تكشف عن نتائج وثيقة الصلة في وسائل إعلام المواطن، مثل التعرف على وحدات معينة بالجيش. ولا يمكن للحديث أن يفي بأهمية هذه النقطة، حيث أن مثل هذه النتائج قد تتعدى حدود تقصي الحقائق الحقوقي لتصل إلى إحداث آثار سياسية أو قانونية. يحظر التشريع الوطني، مثل قانون ليهي في الولايات المتحدة، منح المعونة العسكرية للقوات الأمنية الأجنبية المتورطة في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. إن هذا النوع بالتحديد من التفاصيل المتعلقة بتورط وحدة ما وبمسئولية القيادة هو ما يحمل في طياته أثراً خطيراً على عملية التدقيق في قانون ليهي.³⁵

الخطوة السابعة: اعتبارات المعايير المهنية

يجب وزن استخدام وسائل إعلام المواطن في المخرجات العامة بحرص، مع الأخذ في الاعتبار بالمخاطر والمخاوف الأخلاقية المحتملة، كما هو الحال مع أي محتوى آخر مثل شهادة الشهود. وقد يكون لدى المنظمات الحقوقية الأكبر وثائق وخطوط استرشادية تتعلق بمعايير البحث والنشر العام. أحد الموارد المفيدة والعامه هو المعايير المهنية الخاصة بأنشطة الحماية الصادر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والذي تتضمن نسخته الثانية فصلاً عن التكنولوجيات الجديدة (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2013:77). بينما يعالج هذا المورد مسألة الموافقة المستنيرة بالنسبة للمواد الموجودة على الإنترنت، يبقى هذا الموضوع بكل تأكيد تحدياً يتطلب المزيد من البحث والاستشارات.³⁶ قد لا يتمكن الكثير

³² هيومان رايتس ووتش: الهجمات على الغوطة. تحليل للاستخدام المزعوم للأسلحة الكيماوية في سوريا. 10 سبتمبر/ أيلول 2013 http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/syria_cw0913_web_1.pdf; العفو الدولية: سوريا: تدخل عسكري دولي محتمل بعد مزاعم هجوم بالأسلحة الكيماوية. 29 أغسطس/ آب 2013. <http://www.amnesty.org/en/news/syria-possible-international-armed-intervention-after-alleged-chemical-weapons-attack-2013-08-3> [كلاهما مقتبس في 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014]

³³ مورد مفيد للمجموعات الحقوقية للتعرف على الخبراء ذوي الصلة: برنامج *On-Call Scientists* من الجمعية الأمريكية لتقدم العلوم. <https://oncallscientists.aaas.org/en>

³⁴ انظر، على سبيل المثال، إلى هيومان رايتس ووتش: سريلانكا: فيديو الإعدام يظهر الحاجة إلى التحقيق الدولي. 26 أغسطس/ آب 2009. <http://www.hrw.org/news/2009/08/26/sri-lanka-execution-video-shows-need-international-inquiry> يظهر جماعة مسلحة تقوم بالقتل بإجراءات موجزة للرجال في محافظة إدلب بسوريا، وفقاً للعفو الدولية <http://www.amnestyusa.org/news/press-releases/shocking-video-shows-armed-group-carrying-out-summary-killings-of-men-in-syria-s-idlib-province-says> 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 [جميعها مقتبسة 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014]

³⁵ وزارة الدفاع الأمريكية: نظرة عامة على عملية ليهي للتدقيق. 9 يوليو/ تموز، 2013 <http://www.humanrights.gov/dyn/an-overview-of-the-leahy-vetting-process.html> [مقتبسة 21 يوليو/ تموز 2015]

³⁶ أحد الجهود الجديرة بالذكر في هذا الصدد، منتدى البيانات المسنولة، "جهد تشاركي لتطوير أدوات واستراتيجيات مفيدة للتعامل مع التحديات الأخلاقية والأمنية والمتعلقة بالخصوصية التي تواجه المناصرة وكسب التأييد القائمين على البيانات." <https://responsibledata.io/>؛ وبالإضافة إلى ذلك، انظر مورد جيد عن هذا الموضوع

من الأفراد الذين يظهرون في الصور ومقاطع الفيديو الموجودة على الإنترنت – أو الشخص الذي رفع المحتوى نفسه – من توفير الموافقة المستنيرة، حيث أن "البيانات الشخصية المتاحة على الإنترنت لا تكون موجودة دائمًا كنتيجة لقرار واعٍ من جانب الأفراد المعنيين بمشاركة المعلومات في النطاق العام" (اللجنة الدولية للصليب الأحمر 2014: 96). ويجب على المجموعات الحقوقية، بوصفها جهات فاعلة في الحماية والمناصرة وكسب التأييد، أن تلتزم بمعايير مختلفة عن تلك الخاصة بالصحفيين.

ويصل الأمر إلى أهميته القصوى عند التعامل مع التسجيلات التي توثق العنف الجنسي، وهو ما سلط عليه الضوء بشكل كبير في أعقاب حدث بالقاهرة في يونيو/ حزيران 2014 (بير 2014أ). ويجب أن تكون إحدى الاعتبارات الجوهرية بالنسبة للمجموعات الحقوقية هي التشويش على وجوه الأفراد الظاهرين في الصور أو مقاطع الفيديو من أجل حماية الهوية أو لتجنب معاودة الإيذاء (بير 2014ب). بالإضافة إلى استخدام برمجيات تحرير الصور أو الفيديو، يتضمن يوتيوب أداة للتشويش على الوجوه يمكن استخدامها لإخفاء الهويات.³⁷ أحد الاعتبارات التي يتم تجاهلها في الكثير من الأحيان هو أن حماية الهوية يجب تطبيقها أيضًا على من يشتبه في ارتكابهم للانتهاكات، وهو شيء مهم بشكل خاص للمجموعات الحقوقية التي تعلى من شأن سيادة القانون بما يشتمل عليه ذلك من حق في محاكمة عادلة. وأخيرًا، يجب الالتفات بجديّة إلى المسؤولية التي تقع على كاهل المجموعات الحقوقية عند أرشفة المحتوى الذي أزيل من النطاق العام. حفظ المحتوى بوصفه الخطوة الأولى في العملية التحليلية يطرح أيضًا أسئلة تتعلق بالمسألة الأخلاقية والمخاطرة. يطرح المحتوى المحفوظ الذي أزيل لاحقًا على يد من رفعه لأسباب متعددة، تتضمن اعتبارات المخاطرة أو الخصوصية، أسئلة بشأن الوصول إلى المحتوى واستخدامه في البحث والمخرجات العلنية. وتوجد حاجة ملحة للمزيد من البحث في هذا الموضوع.

دراسات الحالة

دراسة الحالة 1: فيديو³⁸

في 2014، راجعت العفو الدولية العشرات من مقاطع الفيديو والصور القادمة من النزاع المتصاعد في شمال شرق نيجيريا. وثقت المجموعات الحقوقية والمنظمات الإخبارية انتهاكات بوكو حرام في البلد بشكل مكثف. ولكن هذا المحتوى كان شائعًا بشكل خاص، حيث أن معظمه كان يصور انتهاكات ارتكبتها القوات المسلحة النيجيرية وميليشيات القوة المدنية المشتركة الممولة من الدولة.

كان المحتوى الأوثق صلة يتعلق بأحداث 14 مارس/ آذار 2014، عندما هاجمت بوكو حرام ثكنات جيوا العسكرية باميدجوري، عاصمة ولاية بورنو. سُجل الهجوم باستخدام الكاميرات، وطرحته بوكو حرام على اليوتيوب لأغراض البروباجاندا. أدى ذلك الهجوم إلى هروب عدة مئات من المعتقلين. ولا يمكن وصف استجابة السلطات إلا بكلمة

بالتحديد فيما يتعلق بالفيديو: الخطوط الاسترشادية الأخلاقية لاستخدام مقاطع فيديو شهود العيان في كتابة التقارير والمناصرة الحقوقية <https://lab.witness.org/announcing-witness-ethical-guidelines-for-using-eyewitness-footage-in-human-rights/> [مقتبسة 26 ديسمبر/ كانون الأول 2015]

³⁷ انظر المزيد من التفاصيل عن هذه الأداة على مدونة يوتيوب: طمس الوجوه: عندما يتطلب التسجيل السرية. 18 يوليو/ تموز 2012 <http://youtube-global.blogspot.ie/2012/07/face-blurring-when-footage-requires.html> [مقتبس 21 يوليو/ تموز 2015]

³⁸ نسخة أطول ومختلفة بعض الشيء من دراسة الحالة تلك نُشرت من قبل: استخدام المحتوى الذي ينتجه المستخدم في تحقيقات حقوق الإنسان وجرائم الحرب. دليل التحقق للصحافة الاستقصائية، الفصل السابع. <http://verificationhandbook.com/book2/chapter7.php>. للمزيد من التفاصيل والتأملات في هذه الحالة، انظر أيضًا: كوتل، ك: استخدام التكنولوجيا للكشف عن جرائم الحرب في نيجيريا. 4 يونيو/ حزيران 2015 - <http://newafricanmagazine.com/using-technology-to-expose-war-crimes-in-nigeria/> [مقتبس 10 يوليو/ تموز 2015]

واحدة: "صادمة". في غضون ساعات، أهدمت القوات المسلحة النيجيرية والقوة المدنية المشتركة أكثر من 600 شخص دون محاكمة، وكان معظمهم من المعتقلين الذين أعيد القبض عليهم، وعادةً ما كان ذلك يتم تحت مرأى ومسمع من الجميع، وتسجيل الكاميرات. أتاح البحث المتعمق على مدار عدة شهور لنا أن نربط بين مقاطع فيديو وصور مختلفة لرسم صورة مرعبة لسلوك القوات المسلحة النيجيرية. على سبيل المثال، أظهر فيديو مشوش سجلته كاميرا هاتف محمول جندياً يجر رجلاً غير مسلح إلى وسط الشارع ويعدمه، إلى جانب كومة من الجثث.

Video #	File Name	File Type	min:sec	Add info	Encoded Date	Time (UTC)
15	AB03 Bashir Boko Haram	3gp	05:24		22-Jul-2013	
same as 2	AB23 vid_20130719_171550(1)	3gp	01:36		15-Jul-2013	
same as 3	AB61 2014-03-24-351 (2)	mov	00:50		10-Apr-2014	
same as 3	AB61 2014-03-24-351	mov	00:50		10-Apr-2014	
16	AB62 P160613_1158	IP9			15-Jul-2013	
17	AB63 P150613_1246[01]	IP9			6-Jul-2013	
18	AB64 P060613_1337[01]	IP9			20-Jul-2013	
19	AB65 P200613_0916-1	IP9			7-Jul-2013	
20	AB65A P060613_1337	mov	02:31		15-Apr-2014	
21	AB66 V150314_1333(4)	mov	00:09		10-Apr-2014	
22	AB68 V060713_0715(6)	mov	00:08		10-Apr-2014	
23	AB69 V060713_0714(3)	mov	00:20		14-Jul-2014	8:38
23	AB69 V060713_0714(4)	mov	00:20		14-Jul-2014	8:38
23	AB69 V060713_0714(4)	mov	01:28		19-Jul-2013	
23	AB70 DSCN0002 (2)	3gp	01:28		19-Jul-2013	
23	AB70 DSCN0002	3gp	07:48		19-Jul-2013	
23	AM2M02 VID-20140314-00097 (2)	3gp	07:48		19-Jul-2013	
23	AM2M02 VID-20140314-00097	3gp	01:02		19-Jul-2013	
24	AM2M09 Nguresoye (2)	mp4	37:38		19-Jul-2013	
24	AM2M09 Nguresoye	mp4	01:02		19-Jul-2013	
25	AM2M02 bama 3	mp4	01:02		19-Jul-2013	
26	IN03 Saga	mp4	02:50		19-Jul-2013	
27	IN04 bama 2	3gp	02:50		19-Jul-2013	
27	IN05 bama 3	3gp	02:50		19-Jul-2013	
27	IN06 BOKO HARAM 0	3gp	02:50		19-Jul-2013	

تم تحليل أكثر من 100 مقطع فيديو وصور من تقارير بشأن انتهاكات قوات الأمن النيجيرية وبوكو حرام.

في البداية أجرينا تحليلاً معيارياً للمحتوى، وتضمن ذلك استخلاص مواصفات مصابيح الشارع والطريق والبنائيات والمساحات الخضراء بالإضافة إلى تفاصيل تتعلق بالأشخاص الظاهرين في الفيديو، مثل الملابس والمعدات العسكرية. ساعدت مراجعة كل مقطع بالفيديو على حدة في هذه العملية. ومن ثم قورنت الخصائص الجغرافية بصور الأقمار الصناعية للمنطقة على جوجل إيرث. وبناءً على هذا العمل، كان من الممكن تحديد الموقع المرجح بداخل مايدوجوري، وهي مدينة كبيرة يبلغ تعدادها حوالي المليون نسمة.

بعد عدة أشهر، استخدمت صور إضافية، سواء كانت مفتوحة المصدر أو مجموعة مباشرة من المصادر المحلية، لرسم صورة أكثر شمولية وأكثر إثارة للقلق عن الحدث. على سبيل المثال، قيدت أيادي ضحيتين على الأقل خلف ظهريهما. من الجدير بالذكر أن العديد من الصور التي كانت في حيازتنا كانت موسومة جغرافياً. اكتشفنا ذلك عن طريق استخدام قارئ الإكسيف لمعاينة الميتاداتا الموجودة في الصورة. توافقت بيانات الموقع مع ناصية الشارع التي تعرفنا عليها أثناء تحليل محتوى الفيديو الأولي، بما يبرز أهمية تحليل المحتوى ومراجعة الميتاداتا في عملية التحقق.

وثقت مقاطع فيديو أخرى من نفس اليوم مشهداً أكثر بشاعة، مما أوحى بوجود جريمة حرب أخرى، حيث أظهرت مقتل عدة رجال عزل. أبطناً مقاطع الفيديو لإجراء تحليل المحتوى من أجل التعرف على علامات مميزة للجند والضحايا، أو أي شيء قد يشير إلى الموقع أو التوقيت أو التاريخ. كشف ذلك عن تفصيلتين مهمتين: جندي يرتدي سترة سوداء واقية من الرصاص مكتوب عليها "ولاية بورنو. العملية فلش"، وهو اسم العملية العسكرية في جنوب شرق نيجيريا؛ ولجزء من الثانية، ظهر رقم تعريفى على إحدى البنادق ("81BN/SP/407"). لم تظهر أية خصائص جغرافية مميزة لاستخدامها في التعرف على الموقع بالتحديد.



أمثلة للتفاصيل المختلفة التي استخلصت من مقاطع الفيديو، وهي ذات صلة بالتحقيقات الحقوقية: السترات الواقية والعربات العسكرية؛ الأيدي المقيدة للضحايا الذين تم إعدامهم؛ أرقام الجرد على السيارات والبنادق (الألوان مقلوبة باستخدام مشغل VLC، لأغراض التوضيح وحسب).

ومن ثم أجرت العفو الدولية مقابلات مع عدة مصادر عسكرية، أكدت على وقوع الحدث كل على حدة، بما يتضمن التاريخ والموقع العام خارج مايدوجوري. تمكن أحد باحثي العفو الدولية أيضاً من تأمين ملفات الفيديو الفعلية أثناء زيارة ميدانية للمنطقة. مكنتنا ذلك من إجراء تحليل للميتاداتا، وهو شيء غير ممكن في الكثير من الأحيان مع محتوى الإنترنت، حيث أن مواقع التواصل الاجتماعي تعدل أو تزيل الميتاداتا بانتظام أثناء عملية الرفع. أيدت البيانات أن التسجيل أنشئ في 14 مارس/ آذار 2014. عادة ما يتسنى الحصول على الملفات الأصلية فقط من خلال المعارف والشبكات المحلية الراسخة، والذين يمكنهم مشاركة المحتوى شخصياً أو من خلال البريد الإلكتروني (بشكل مثالي: في صورة مشفرة). ويجب على الصحفيين والباحثين المكتبيين الإخباريين المخضرمين الذين قد يميلون إلى التواصل مع المصادر المحلية عبر تويتر أو أية منصة عامة أخرى أن يضعوا في الحسبان نتائج المخاطرة بطلب مثل هذا التسجيل الحساس من معارف في بيئات غير آمنة.

في هذه الحالة، ذكر مصدران عسكريان أن الجناة قد يكونون أفرادًا في الكتيبة 81، والتي تعمل في ولاية بورنو، وأن الرقم التعريفي للبندقية يشير إلى "وحدة الدعم" لتلك الكتيبة. والأهم من ذلك، أن عدة مصادر، كان لا بد أن تحافظ على سريتها، ذكرت بشكل منفصل أن هذه البندقية على وجه التحديد لم يتم الإبلاغ بسرقتها، مما يدحض الرد المتوقع للسلطات النيجيرية بأن هؤلاء الجنود ما هم إلا منتحلون يستخدمون معدات مسروقة.

وبعد بيان علني مبني³⁹ بشأن التسجيل الأكثر ترويعًا (برجاء ملاحظة أن العفو الدولية قد شوشت على وجوه كل من الضحايا والجناة في إصدارها العلني)، استمرت العفو الدولية في تحقيقها لعدة أشهر، حيث دمجت البحث التقليدي، مثل الشهادات، بصور الأقمار الصناعية وتسجيل الفيديو والصور آفة الذكر. دعمت وسائل إعلام المواطن من الاستنتاج العام للتحقيق، بأن بوكو حرام والقوات المسلحة النيجيرية كانتا متورطتين في جرائم ضد الإنسانية.⁴⁰ يمكن لهذه النتائج أن يكون لها مدلولات خطيرة، حيث أن الانتهاكات المفصلة هي جرائم بموجب القانون الدولي، ومن ثم تقع تحت طائلة الاختصاص العالمي للمحكمة الجنائية الدولية.

من الأهمية بمكان ملاحظة أن جزء كبير من هذا التحليل، بما يتضمن المراجعة المتكررة بالتصوير البطيء لمقاطع فيديو الإعدام المروعة، قد أجري بدون وجود خطط للعناية الذاتية أو سياسات مؤسسية سليمة قائمة من أجل التعامل مع التعرض للتسجيلات الدمية. والآن، وبعد مرور الوقت، من الواجب اعتبار ذلك من أسوأ الممارسات، وأية عملية تحليلية لمراجعة محتوى إعلام المواطن العنيف يجب أن تكون جزءًا من التخطيط للعناية الذاتية والدعم التنظيمي الملان من أجل تقليص مخاطر الصدمة الثانوية.

دراسة الحالة 2: صورة

ملحوظة: تم إخفاء التفاصيل والهويات في دراسة الحالة هذه نظرًا لطبيعتها الحساسة.

في أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، تلقى باحث حقوقي مجموعة من الصور لشخص مسجون. قام المصدر، الذي أرسل الصور عبر الواتساب، بمشاركتها لدعم مزاعم التعذيب في المعتقل، وذكر أن الصور قد سربت من مكان الاحتجاز. أظهرت إحدى الصور وجه شخص يرتدي زي السجناء والجزء العلوي من جسده، مع ظهور عدة بقع داكنة على وجهه تشبه الكدمات. كما ذكر المصدر لاحقًا أن الصور قد تم تلقيها قبل إرسالها للباحث الحقوقي بخمسة أشهر.

أضحت صورة الوجه بالكدمات المحتملة محط تركيز البحث. لم تكن هناك أية ميتاداتا مفيدة مرتبطة بهذا المحتوى، والتي كان لها أن تساعد في التحقق من الصورة والمزاعم المرتبطة بها. كان أول جرس إنذار هو حجم الصورة – اتضح أن الصورة مقصوفة. تقوى هذا الشك عند مراجعة الوضوح الدقيق، والذي كان 764 x 465 بيكسل. كقاعدة أساسية، يجب أن ينتج عن قسمة عرض وطول الصورة على ثمانية رقم صحيح. درجات وضوح معظم الكاميرات الرقمية هي مضاعفات الرقم ثمانية، ويمكن التحقق من ذلك بمراجعة المواصفات الفنية للكاميرا. ولكن توجد استثناءات لهذه القاعدة،

³⁹ العفو الدولية: نيجيريا: تسجيل مروع يورط الجيش في جرائم حرب. 5 أغسطس/ آب 2014

⁴⁰ تموز 2015] <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2014/08/nigeria-gruesome-footage-implicates-military-war-crimes/> [مقتبس 10 يوليو/

تموز 2015] انظر تقارير العفو الدولية المفصلة: 'وظيفتنا هي إطلاق النار والذبح والقتل': حكم بوكو حرام بالحديد والنار في شمال شرق نيجيريا. 13 إبريل/ نيسان 2015
النيجيري. 2 يونيو/ حزيران 2015] <https://www.amnesty.org/en/documents/afr44/1360/2015/en/>: نيجيريا: نجوم على أكتافهم: دماء على أياديهم: جرائم حرب ارتكبتها الجيش
النيجيري. 2 يونيو/ حزيران 2015] <https://www.amnesty.org/en/documents/afr44/1657/2015/en/> [مقتبس 10 يوليو/ تموز 2015]

وبخاصة مع تطبيقات المحمول والخصائص البانورامية.⁴¹ في الحالة الحالية، نتج عن هذا الفحص 95.5×58.125 بيكسل.⁴² وكشفت مراجعة الصورة باستخدام JPEGsnoop عن آثار للفوتوشوب، وهي حقيقة ثانية عضدت من ممارسة أقصى درجات الحذر في التعامل مع الصورة.

بعد هذه المراجعة المبدئية، كانت الخطوة التالية هي البحث عن نفس المحتوى أو آخر مماثل على الإنترنت. وأدى بحث بسيط على الإنترنت باستخدام اسم السجين وكلمة "تعذيب" مباشرة إلى صورة شبه متطابقة منشورة على مدونة – في منتصف أكتوبر/ تشرين الأول 2013. لم تكن هذه الصورة جديدة، بل كان عمرها على الأقل 13 شهرًا. تمكن الباحث الميداني الذي تلقى الصورة في البداية، والذي يتمتع بمعرفة عميقة للبلد ولغتها، من العثور على صفحة فيسبوك للسجن المذكور ومجموعة من الصور لموضوع البحث. من ضمن هذه الصور كانت هناك الصورة "الأصلية" التي خدمت كأساس للنسخة المعدلة التي أرسلت للباحثين. تضمنت الصورة التي نشرتها سلطات السجن تاريخًا فوقيًا (أوائل أكتوبر/ تشرين الأول 2013)، بينما ينظر السجين في الاتجاه الآخر. كانت الصورة التي أرسلت للباحثين مقلوبة (بالإضافة إلى كونها مقصوصة)، غالبًا من أجل تجنب تعقبها بشكل أسهل. والأهم هو أن اللون قد تم تعديله بصورة كبيرة في الصورة التي أرسلت للتحليل، مما نتج عنه البقع الكثيرة الداكنة على وجه السجين. باستخدام الأدوات المجانية والبحث الإلكتروني المبدئي، تمكننا من التوصل إلى الحقائق التالية:

1. عمر الصورة يزيد عن عام، وتمت مشاركتها على الإنترنت من قبل – وقد أخذت من صورة منشورة على صفحة الفيسبوك الخاصة بالسجن، ولم يتم تسريبها كما اعتقد المصدر.
 2. الصورة مقصوصة.
 3. الصورة تم قلبها وتعديلها رقميًا.
 4. لون الصورة كان معدلاً إلى حد بعيد.
 5. استخدم برنامج فوتوشوب لتحرير الصور من أجل إدخال التعديلات.
- بعد التوصل إلى هذه النتائج، لم يتم تضمين هذه الصورة في أية مخرجات بحثية، حيث لم يكن لذلك أن يضر بسمعة المنظمة الحقوقية التي حلتلت الصورة ضررًا بانئنا وحسب، بل كان من الممكن أيضًا أن يؤدي إلى آثار سلبية على وضع سياسي وقانوني شديد الحساسية.

استشراف: تحقيق الإمكانية الكاملة لإعلام المواطن لتقصي الحقائق

الحقوقي

تم إحراز الكثير من التقدم في الماضي القريب فيما يتعلق بدمج وسائل إعلام المواطن في تقصي الحقائق. والجهات الفاعلة المركزية في مجال تقصي الحقائق الحقوقي، مثل المنظمات غير الحكومية كالعفو الدولية وهيومان رايتس واتش، وكذا الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تُضَمِّن بشكل منتظم وسائل إعلام المواطن في

⁴¹ أُدين بالشكر لكاتالين جريجوراس من المركز الوطني للتحليل الجنائي الإعلامي National Center for Media Forensics على هذه الملحوظة.
⁴² درجة وضوح صورة غير معدلة التقطتها كاميرا كانون ريبيل T3i، على سبيل المثال، هي 3456×5184 . وبالقسمة على 8، تصبح النتيجة 432×648 .

تقاريرها ومن حين إلى آخر تصدر بيانات خاصة كرد فعل على ظهور مقطع فيديو جديد على الإنترنت. ومن المرجح أن تزيد أهمية وسائل إعلام المواطن إذا وضعنا في الاعتبار انتشار الهواتف المحمولة ووصلات الإنترنت. ومن أجل تحقيق أكبر استفادة من وسائل إعلام المواطن في تقصي الحقائق الحقوقي ولتأمين المساءلة في نهاية المطاف، يجب التعرف على بعض التحديات المركزية ومعالجتها. أولاً، توجد قلة قليلة من الموارد والتدريبات المتعلقة بتحويل تحليل وسائل إعلام المواطن إلى مهارة معيارية للباحثين الحقوقيين. ويبدو أن هناك تفاوت بين التدريبات والموارد الخاصة بأساليب المقابلات ومنهجيات البحث غير التقليدية. ثانياً، تتركز معظم الجهود الخاصة بتحليل وسائل إعلام المواطن على مقاطع الفيديو أو الصور الفردية، مما يجعلها أدلة شديدة القوة في توثيق الانتهاكات الفردية، مثل جرائم الحرب. ولكن يظل التحدي الأكبر هو كيفية تحليل الكميات الكبيرة من الصور أو مقاطع الفيديو في الوقت المناسب من أجل الكشف عن الاتجاهات والأنماط. سيكون ذلك مهمًا من أجل دعم أفضل لتوثيق الفئات الأخرى من الجرائم، مثل الجرائم ضد الإنسانية، والتي تتسم بطبيعتها الانتشارية أو النظامية، في نهاية المطاف.⁴³ بالنظر إلى العدد الهائل لمقاطع الفيديو المتعلقة بالنزاع السوري، لا يوجد لدى المجتمع الحقوقي حاليًا أدوات مناسبة تحت تصرفه لمراجعة كل هذه المقاطع وتحليلها والأهم ربطها ببعضها البعض من أجل التعرف على الأنماط والاتجاهات. تهدف التوصيات التالية إلى معالجة هذه التحديات الرئيسية وغيرها:

للمنظمات الحقوقية:

- تضمين أساسيات البحث والتحقق مفتوح المصدر في تدريبات الاستدلال للباحثين والمدافعين الجدد. بالنظر إلى الأهمية المتزايدة لوسائل إعلام المواطن في تقصي الحقائق، مقترنة بالعوائق الأكثر انخفاضًا في طريق نشر المعلومات المغلوطة والمحتوى المعالج، يجب أن ينظر إلى المهارات الأساسية في منهجية البحث الجديدة تلك بوصفها استثمارًا في التنمية المهنية على المستويين التنظيمي والفردية.
- إصدار مطبوعات عملية وأكاديمية على حد سواء عن هذا الموضوع، بما يتضمن دراسات الحالة وأفضل الممارسات وطرق سير العمل التحليلي.
- تطوير سياسات للصدمة الثانوية وتطبيق متطلبات العناية الذاتية للعاملين ممن يتعاملون بشكل منتظم مع وسائل إعلام المواطن.

للممولين:

- توفير منح لتطوير المواد لبناء المناهج والقدرة في هذا المجال. ينبغي تنسيق ذلك مع الجهود القائمة بالفعل في قطاع الصحافة.

⁴³ العديد من المشروعات من صناعات متنوعة تأخذ أولى خطواتها على الطريق نحو التغلب على هذا التحدي، بما يتضمن مجهودات المركز السوري للعدالة والمساءلة، Forensic Architecture (<http://patrn.co>) وإحدى كبريات شركات التكنولوجيا. كما تبذل جامعة كارنيجي ميلون جهدًا أكاديميًا ملحوظًا من خلال تويب الأحداث عبر مشروع المعالجة الإعلامية التحليلية (E-LAMP). انظر تفاصيل المشروع: أرونسون، ج، زو، س. هاوبتمان، أ. 2015. تحليلات الفيديو لرصد النزاعات والتوثيق الحقوقي (التقرير الفني لمركز علوم حقوق الإنسان). http://humanrightstechnology.org/wp-content/uploads/2015/08/ELAMP_III-IEEE-MM-article.pdf [مقتبس 8 نوفمبر / تشرين الثاني 2015]

- إعطاء دعم مالي مخصص لتطوير المزيد من الموارد لمواجهة الصدمة الثانوية.⁴⁴
- توفير التمويل للأبحاث الأكاديمية وتلك الخاصة بالسياسات بشأن البحث والتحقق الحقوقيين مفتوح المصدر.
- دعم تطوير أدوات التحليل الفني مثل برمجيات تحليل مقاطع الفيديو جنائياً المجانية ومفتوحة المصدر، لتعزيز وميكنة العملية التحليلية⁴⁵. تطوير برمجيات التحليل الجنائي الرقمي مكلف للغاية، بينما نسخها رخيص، بما يحفز على استخدام حلول الملكية، والتي يخلق استخدامها في مجال البحث الحقوقي تحديات تتعلق بالشفافية وإمكانية استنساخ التحليل (وكسلر 2015). بالإضافة إلى ذلك، ونظرًا لاعتبارات ارتفاع التكلفة وقرب الموردين التجاريين من الاستخبارات وسلطات إنفاذ القانون، تتعدم جاذبية هذه الحلول بالنسبة للمجموعات الحقوقية. يمكن للبرمجيات البسيطة التي يسهل الحصول عليها أن تساعد في التحليل، خاصة وأن تطبيقات نقطة الالتقاط (والتي دعم تطويرها الممولون في الماضي) لم تعتمد على نطاق واسع بعد.

للأكاديميين والعلماء

- الشراكة مع المجموعات الحقوقية لمواجهة تحدي التعامل مع مجموعات البيانات الكبيرة وميكنة بعض الخطوات التحليلية التي يتم إجراؤها يدويًا في الوقت الحالي.⁴⁶
- الشراكة مع المجموعات الحقوقية، بما يشمل عروض التمويل المشترك، لتطوير المناهج.

لشركات التكنولوجيا

- الاتسام بالشفافية فيما يتعلق بالأداء الوظيفي لمنصاتك الاجتماعية، مثل معلومات الموقع أو الختم الزمني.
- العمل مع المجموعات الحقوقية لضمان عدم فقدان التوثيق الحقوقي نتيجة لانتهاكات شروط الخدمة.
- تشجيع الطاقم الفني على تقديم عمل تطوعي يدعم المنظمات الحقوقية التي تعمل على التحقق مفتوح المصدر، وبالتحديد فيما يتعلق بدعم ميكنة أجزاء من العملية التحليلية.

⁴⁴ مولت منظمة المجتمع المنفتح مؤخرًا المرحلة الأولى من مشروع عن هذا الموضوع. ولكن لم تزل هناك حاجة للمزيد من التمويل لاستكمال هذا المشروع من قبل Eyewitness Media Hub.

⁴⁵ مول صندوق Knight Prototype مؤخرًا مشروعًا للتحليل المميكن للميتاداتا والصور (نقده الصحفيون). انظر <http://www.verified-pixel.com/>

⁴⁶ أحد الجهود الجديرة بالذكر جاري العمل فيه في جامعة كارنيجي ميلون <http://www.cmu.edu/chrs/conferences/vfhr/index.html> [مقتبس 24

نوفمبر/ تشرين الثاني 2014]

قائمة المراجع

- Alston, P. 2013. Introduction: Third Generation Human Rights Fact-Finding. *Proceedings of the Annual Meeting (American Society of International Law)*, CVII, 61–62.
- Alston, P; Knuckey, S. (eds.) 2015. *The Transformation of Human Rights Fact-Finding*. Oxford University Press.
- Aronson, J; Xu, S.; Hauptmann, A. 2015. *Video Analytics for Conflict Monitoring and Human Rights Documentation* (Center for Human Rights Science Technical Report).
- Bair, M. 2014a. 'Navigating the Ethics of Citizen Video: The Case of a Sexual Assault in Egypt'. *Arab Media & Society* 19.
http://www.arabmediasociety.com/articles/downloads/20140923130135_Bair_AMSmanuscript_Final.pdf (referenced November 12, 2014)
- Bair, M. 2014b. 'Abuse by Viral Video: Break the Cycle with Identity Protecting Tools.'
<http://blog.witness.org/2013/08/abuse-by-viral-video-break-the-cycle-with-identity-protecting-tools/> (referenced 23 November 2014)
- Bromley, L. 2009. 'Eye in the Sky: Monitoring Human Rights Abuses Using Geospatial Technology.' *Georgetown Journal of International Affairs* 10 (1): 159-168.
<http://www.aas.org/page/eye-sky-monitoring-human-rights-abuses-using-geospatial-technology> (referenced 15 November 2014)
- Dubberley, S. et al 2015: *Making Secondary Trauma a Primary Issue: A Study of Eyewitness Media and Vicarious Trauma on the Digital Frontline*.
<http://eyewitnessmediahub.com/research/vicarious-trauma> (referenced 18 December 2015)
- Dubberley, S. 2015: *Protecting yourself from trauma on the digital frontline*. 18 December 2015.
<http://citizenevidence.org/2015/12/18/protecting-yourself-from-trauma-on-the-digital-frontline/> (referenced 18 December 2015)
- Edwards, S; Koettl, C. 2011. 'Looking to the Sky. Monitoring Human Rights through Remote Sensing.' *Harvard International Review* 32(4): 66-71.
<http://hir.harvard.edu/archives/2807> (referenced 15 November 2014)
- Edwards, S; Koettl, C. 2016. *Imperatives and Heuristics: Data and Ethics in Human Rights Defense* (forthcoming).

- Edwards, S.; Sulik, J. 2010. 'Feature extraction for Darfur: geospatial applications in the documentation of human rights abuses.' *International Journal of Remote Sensing* 31 (10): 2521-2533
http://www.amnestyusa.org/pdfs/edwardssulik_featureextractiondarfur_may2010.pdf
 (referenced 15 November 2014)
- Friedland, G.; Sommer, R. 2010. Cybercasing the Joint: On the Privacy Implications of Geo-Tagging. 5th USENIX Workshop on hot topics in security
<http://www.icsi.berkeley.edu/pubs/networking/cybercasinghotsec10.pdf> (referenced 2 January 2015)
- Gregory, S. 2010. 'Cameras Everywhere: Ubiquitous Video Documentation of Human Rights, New Forms of Video Advocacy, and Considerations of Safety, Security, Dignity and Consent.' *Journal of Human Rights Practice* 2 (2): 191-207.
- Gregory, S. 2012. 'Kony 2012 Through a Prism of Video Advocacy Practices and Trends.' *Journal of Human Rights Practice* 4 (3): 463-468
- Hodson, H. 2013. Multi-shot video can identify civil rights abusers.
<https://www.newscientist.com/article/mg21829236-100-multi-shot-video-can-identify-civil-rights-abusers/> (referenced 21 July 2015)
- International Committee of the Red Cross. 2013. Professional standards for protection work carried out by humanitarian and human rights actors in armed conflict and other situations of violence.
<https://www.icrc.org/eng/resources/documents/publication/p0999.htm>
 (referenced 23 November 2014)
- Koettl, C. 2013a: Untold Stories from the Conflict in Mali.
<http://blog.witness.org/2013/01/untold-stories-from-the-conflict-in-mali/> (referenced 17 July 2015)
- Koettl, C. 2013.b: North Korea: Stories From The Forgotten Prisons.
<http://blog.amnestyusa.org/asia/north-korea-stories-from-the-forgotten-prisons/>
 (referenced 17 July 2015)
- Lynch, M; Freelon, D; Aday, S. 2014. Syria's Socially Mediated Civil War. *Peaceworks* (91).
<http://www.usip.org/sites/default/files/PW91-Syrias%20Socially%20Mediated%20Civil%20War.pdf> (referenced 2 January 2015)
- Lyons, J. 2012. Documenting violations of international humanitarian law from space: a critical review of geospatial analysis of satellite imagery during armed conflicts in Gaza (2009), Georgia (2008) and Sri Lanka (2009). *International Review of the Red Cross* (886), 739-763.

<https://www.icrc.org/eng/resources/documents/article/review-2012/irrc-886-lyons.htm>
(referenced 15 November 2014)

- Mackey, R. 2014. Video Analysis of Fatal West Bank Shooting Said to Implicate Israeli Officer. *New York Times*,
http://www.nytimes.com/2014/11/25/world/middleeast/video-analysis-of-fatal-west-bank-shooting-said-to-implicate-israeli-officer.html?_r=0 (referenced 21 July 2015)
- McMahon, F. 2013. Syria: Footage of alleged chemical attack shown to Senate Intelligence Committee. <http://storyful.com/stories/63718> (referenced 14 November 2014)
- Meyers, P. 2015. Online research tools and investigation techniques. In: Silverman, C (ed): *Verification Handbook For Investigative Reporting*. 11-26.
- See Ng, Y. 2014. *What Activists Need to Know About Video Archiving and Preservation*.
<http://blog.witness.org/2014/10/video-series-archiving-and-preservation-activists/>
(referenced 23 November 2014)
- Orentlicher, D. 1990: Bearing witness: The art and science of human rights fact-finding. *Harvard Human Rights Journal* 3: 83-135.
- Palermo, E. 2014: Google Invests Billions on Satellites to Expand Internet Access. *Scientific American*,
<http://www.scientificamerican.com/article/google-invests-billions-on-satellites-to-expand-internet-access/> [referenced 2 January 2015]
- Pillay, N. 2010: Human Rights Investigations and their Methodology.
<http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=9842&LanglD=E> (referenced November 11, 2014)
- Price, M; Ball, P. 2014. Big Data, Selection Bias, and the Statistical Patterns of Mortality in Conflict. *SAIS Review of International Affairs*, 34 (1), 9-20.
- Rees, G. 2014: Tips for Coping With Traumatic Imagery.
<http://verificationhandbook.com/book/chapter9.2.php> (referenced 20 July 2015)
- Root, B. 2013: Statistics and Data in Human Rights Research. *The Future of Human Rights Fact-Finding*. *American Society of International Law*. Proceedings of the Annual Meeting 2013, pp. 65-68.
- Seybolt, T; Aronson, J; Fischhoff, B. 2013: *Counting Civilian Casualties: An Introduction to Recording and Estimating Nonmilitary Deaths in Conflict*.
- Wexler, R. 2015. Censorship Through Forensics: Video Evidence in Post-War

Crises. *Global Censorship: Shifting Modes, Persisting Paradigms* 85, 85-107

(Forthcoming). http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2511760

(referenced 28 July 2015)

WITNESS 2011: Cameras Everywhere. Current challenges and opportunities at the intersection of human rights, video and technology.

WITNESS. 2015. Removed Online Videos. Understanding the loss of online human rights footage. Preliminary background report.

Wolfenbarger, S; Wyndham, J. 2011. *Remote visual evidence of displacement. Forced Migration*

Review 38. 20-21. <http://www.fmreview.org/technology/wolfenbarger-wyndham.html>

(referenced 15 November 2014)

Wolfenbarger, S. 2015. 'Remote sensing as a Tool for Human Rights Fact-Finding.'

In: Alston, Philip; Knuckey, Sarah (eds.): *The Transformation of Human Rights Fact-Finding*. Oxford University Press, chapter 22



هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص بالمثل 3.0 غير موطنَّة-CC BY (CC BY-NC-SA 3.0). للإطلاع على نسخة من هذه الرخصة، برجاء زيارة <https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/deed.ar>

حقوق النشر: كريستوف كوتل، 2016

الاقتباس: كوتل، ك.، (يناير/ كانون الثاني 2016) 'البحث والتحقق من وسائل إعلام المواطن: إطار تحليلي للممارسين الحقوقيين'، حقوق الإنسان في العصر الرقمي: ورقة الممارسين الأولى - مركز الحوكمة وحقوق الإنسان، كامبريدج: مركز الحوكمة وحقوق الإنسان بجامعة كامبريدج